



## الجلسة العامة ٥٦

الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٠٩/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو ..... (جمهورية كوريا)

تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية السادسة والخمسين

وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد جوزيف فيليب أنطونيو، وزير شؤون خارجية  
هايتي.

السيد أنطونيو (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود في

البداية أن أهنيكم سيدي، باسم رئيس جمهورية هايتي والوفد  
الهايتي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها  
السادسة والخمسين. ويمكنكم أن تتأكدوا من الدعم الكامل  
للولفد الهايتي أثناء قيامكم بأداء مهامكم.

كذلك أود أن أشيد بسلفكم، السيد هاري

هولكيري، على الكفاءة والمهبة اللتين أظهرهما في إدارة  
أعمال جمعية الألفية.

التقرير الرابع للمكتب (A/56/250/Add.3)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب في تقريره

توصية الجمعية العامة بأن يحال البند الفرعي ٢١ (و) من  
البند ٢١ من جدول الأعمال، "التعاون بين الأمم المتحدة  
والاتحاد البرلماني الدولي" إلى اللجنة السادسة أيضا، وذلك  
لمجرد النظر في مسألة منح الاتحاد البرلماني الدولي مركز  
المراقب في الجمعية العامة.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة البند

الفرعي ٢١ (و) من البند ٢١ من جدول الأعمال، "التعاون  
بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، إلى اللجنة  
السادسة أيضا، وذلك لمجرد النظر في مسألة منح الاتحاد  
البرلماني الدولي مركز المراقب في الجمعية العامة؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا  
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات  
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اللازمة للتصديق على هذه الصكوك القانونية ذات الصلة وتنفيذها.

وهذه الصكوك القانونية لا غنى عنها في كفاحننا المشترك ضد هذا البلاء، بطبيعة الحال، بل وهناك أيضا أهمية قصوى في أن نبدأ النظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعوامل أخرى قد تولد الإرهاب. ويجب أن يبيي المجتمع الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة وراية التسامح والتضامن، تحالفا كبيرا ضد الفقر والجهل والحاجة والجوع والإقصاء الاجتماعي والتهميش. ولقد باتت هذه المهمة الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

ولقد آن الأوان لكي يتوصل أعضاء المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء على إصلاح مجلس الأمن. فمن الضروري أن تتم زيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين على أساس توزيع جغرافي أفضل. ويجب أن نقوم بإعادة تقييم متعمق لحق النقض، الذي بالكاد يتناسب مع العلاقات الدولية ومقتضيات الضرورة الديمقراطية بشكله الحالي. ويجب أيضا أن نقوم بعملية إضفاء الطابع المؤسسي على الشفافية في أساليب وإجراءات عمل المجلس. وتحقيق هذه الأهداف سيجعل من المنظمة أكثر فعالية وسيعزز شرعيتها وسلطتها.

وتحت جمهورية هايتي الدول والشعوب الواقعة في صراعات، خاصة في الشرق الأوسط، على اعتناق الحوار من اجل إيجاد سلام دائم.

واليوم، في عالم تقوده الأسواق المالية والمبادلات التجارية والاستثمارات على نطاق غير مسبوق، يتم تمهيش عدد من البلدان النامية بعيداً عن التطورات الاقتصادية العالمية. فيجب أن نعيد صياغة التعاون من أجل التنمية إذا أردنا عكس اتجاه انزلاقها نحو التهميش والفقر المدقع. ويجب علينا أن نقوم، في شراكة مع المجتمع الدولي وجميع العناصر

واسمحوا لي علاوة على ذلك أن اقدم تمثني الحارة إلى الأمين العام كوفي عنان وإلى المنظمة على تلقيهما جائزة نوبل للسلام. وهذا يعكس أولا وقبل كل شيء التقدير لجهود الأمين العام والمنظمة من أجل تعزيز السلم والتنمية.

كذلك اغتنم هذه الفرصة لأنقل باسم شعب وحكومة هايتي خالص تعازينا الى أسر الضحايا، وخاصة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية وشعبها الشقيق، عقب حادث الطائرة المأساوي في حي كويتز بمدينة نيويورك في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وإن حكومة جمهورية هايتي تدين بشدة الأعمال البغيضة التي تم تنفيذها في ١١ أيلول/سبتمبر في حي ماهاتان بمدينة نيويورك، وفي واشنطن العاصمة، وفي ولاية بنسلفانيا، والتي أزهدت أرواح الآلاف من الضحايا. وبهذه المناسبة تعرب الحكومة عن تضامنها مع الشعب والحكومة الأمريكيين ودعمها في محاربة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أينما حدث وأيا كان مرتكبوه وضحاياه ومشجعوه. فهذه الأعمال غير الإنسانية والمتهورة، الى جانب إثارها للأسى واليأس، تصيب أسس النظام الديمقراطي ذاتها وتفرض العنف على السلم والأمن الدوليين وعلى الحرية وحقوق الإنسان وعلى السعي إلى تحقيق الرفاهية والرخاء.

والمجتمع الدولي تحت تصرفه الآن ١٠ اتفاقيات، يستكملها بروتوكولان، تعالج الإرهاب بشتى مظاهره، هذا فضلاً عن المبادرتين الإضافيتين قيد النظر بشأن هذه القضية. ولقد تعززت هذه الصكوك القانونية الدولية مؤخرا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يوفر المبادئ التوجيهية الرئيسية لكفاحنا المشترك. وسوف نستفيد جميعا من التقيد بالشرعية الدولية. ومن هذا المنطلق فإن الحكومة الهايتية، بغض النظر عن مواردها الضئيلة، ملتزمة باتخاذ التدابير

وتؤكد حكومتي من جديد إيمانها بالمستقبل الديمقراطي لهايتي، وسوف تعمل ما في وسعها، من منطلق قناعاتها، على توطيد وتعزيز سيادة القانون. وهكذا فإن الديمقراطية ستظل أحد أركان سياسات حكومة هاييتي.

وتمر هاييتي حالياً بحالة أزمة نتيجة لخلاف يتعلق بالانتخابات. وإننا في الواقع، بعد الانتخابات التي جرت في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠، لإعادة تشكيل مجلس النواب، وأكثر من ثلثي مجلس الشيوخ وجميع مكاتبنا المحلية، نجد أن بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، على الرغم من اعترافها في أحد التقارير بأن الانتخابات جرت بطريقة مقبولة وجديرة بالثقة، قامت مع ذلك بالكشف عن بعض المخالفات في الطريقة التي تم فيها حساب أغلبية الثلثين المطلوبة لانتخاب ثمانية مرشحين لمجلس الشيوخ. وقد أعقب ذلك تعليق المساعدة الدولية التي لا يزال استئنافها مشروطاً بحل الأزمة التي تلت الانتخابات.

وقد التزم الرئيس الهايتي جان - برتراند أريستيد فور انتخابه وحتى قبل تنصيبه بطريق الحوار، اقتناعاً منه بأن المعارضة ضرورية لعمل المؤسسات بطريقة ملائمة. وفي هذا السياق، تم بعث رسالة الرئيس أريستيد التي تتضمن ثماني نقاط في كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٠، إلى رئيس الولايات المتحدة حينئذ السيد ويليام جيفرسون كلينتون. وفي الواقع، فإن الرئيس أريستيد، في إطار سعيه للتوصل إلى حل تفاوضي، قام بتشجيع قطاعات المجتمع المدني على تقديم مبادرات.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكد رئيس دولتنا مرة أخرى، أثناء مشاركة الوفد الهايتي في مؤتمر قمة كويبيك، حيث أحاطت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية علماً بالجهود التي بذلتها الحكومة، تصميمه على التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة في هاييتي.

الفاعلة المعنية، بتنقيح استراتيجياتنا واقتراح نهج جديد للتصدي لمشكلة عدم المساواة خلال الألفية الجديدة.

وهكذا، فقد أتاحت لنا الفرصة لتنفيذ جميع الالتزامات التي تعهد بها رؤساء دولنا وحكوماتنا أثناء مؤتمر قمة الألفية. وقد التزم أكثر من ١٤٧ رئيس دولة وحكومة رسمياً بتخليص البشرية من العوز وجعل الحق في التنمية حقيقة للجميع. ومن واجبنا أن نترجم هذه الالتزامات إلى أعمال ملموسة.

وإننا نسلم بما للتجارة من فائدة للتنمية، ولكن لعله ما زال ضرورياً أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت أقل البلدان نمواً لا تجد نفسها في معضلة في سياق العولمة. وكيف يمكن لنا أن نتكلم بجدية عن التجارة الحرة مع بلدان ليس لديها، في أغلب الأحوال، ما تتاجر به سوى القليل. كما أن من اللازم أن تزيد من قدراتها في مجال الإنتاج والتصدير.

ومن الجوهرى أن تتوفر لهذه البلدان إمكانية الوصول إلى الأسواق التي تتمكن فيها من بيع منتجاتها. وهناك مبادرة للجنة الأوروبية "كل شيء ما عدا الأسلحة"، التي نرحب بها، وندعو شركاءنا من البلدان النامية إلى أن تحذو حذوها.

وترحب هاييتي بالمؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ في مونتيري، بالمكسيك. ويتيح لنا هذا المؤتمر الفرصة لوضع توصيات بشأن إعادة توجيه التعاون لأغراض التنمية، ولا سيما لاتخاذ تدابير ملموسة في مجال إدارة الديون والتعاون التكنولوجي والتجارة والاستثمار والنظام المالي الدولي. كما ترحب حكومة هاييتي بتنظيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر القادم في جوهانسبرغ، وتدعو جميع شركائها لقبول هذا المفهوم للشراكة.

وفي الوقت نفسه، يتفشى الفقر في هايتي. وإن وباء الإيدز الذي أصاب ٢٦٠ ٠٠٠ ضحية، يعني حدوث خسارة من حيث العمر المتوقع لسكان بلدنا، الذي ما فتئ يزداد ازديادا مستمرا. ومن الواضح أن معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة والرضع آخذة في التزايد. ولا يزال رقم ٥٠٠ أم من أصل ١٠٠ ٠٠٠ من الأمهات يتوفين أثناء الولادة، ومعدل وفيات الرضع الذي ارتفع إلى ٦١ من أصل كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، من دواعي الفزع. ونظرا لأن الأطفال والنساء والرجال - أي شعب بأكمله - يموتون بسبب الافتقار إلى الوسائل والموارد المالية، فهل نبالغ إذا تكلمنا عن شكل آخر من أشكال الإرهاب الاقتصادي الذي لا يتجرأ أحد على الكشف عنه؟

وهل يتمكن المرء من تبرير الربط بين الطعن في أسلوب فرز الأصوات وتجميد التمويل الذي منح لبلدي في شكل قروض - قروض لا نزال، بالرغم من كل شيء، نسدد فوائدها - خاصة إذا علمنا أن الانتخابات التشريعية والمحلية التي جرت في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠ كانت لملاء ٧ ٥٠٠ منصب شاغر ترشح لها ٢٩ ٠٠٠ شخص، وكانت نسبة مشاركة الناخبين فيها التي بلغت ٦٠ في المائة أعلى نسبة سُجلت منذ عام ١٩٩٠؟

ولا تزال جمهورية هايتي على ثقة من مصيرها. وهي تناشد المجتمع الدولي أن يفهم أعضاؤه أن بقاء الشعب لا يمكن أن يرتبط بالمناورات السياسية. وحكومة هايتي ملتزمة بعملية تعزيز المؤسسات ولا تزال منفتحة للحوار ولجميع المقترحات التي لا تقوض كرامة شعب هايتي. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب مع الارتياح بالرسالة التي وجهتها مجموعة الأعضاء السود في الكونغرس الأمريكي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى الرئيس الحالي للولايات المتحدة، السيد جورج دبليو بوش والتي تندد بالسياسات التي تفتقر

ومرة أخرى، في كوستاريكا، أثناء الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، تقدم الرئيس أريستيد، في رسالة وجهها إلى رئيس الجمعية، بمقترحات تم إدخالها في قرار اتخذته ٣٤ دولة عضوا في المنظمة كتوصيات لحل الأزمة. ومنذ ذلك الحين، قام رئيس دولة هايتي وحكومتها بعمل كل ما أمكن لتنفيذ هذه التوصيات بفعالية.

وقد شرعت الحكومة الهايتية والمنظمة السياسية فانمي لافالاس، في مفاوضات تولت فيها الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية دور الوساطة، مع جماعة التقارب الديمقراطي، وهي جماعة معارضة، بغية التوصل إلى اتفاق في إطار الالتزامات التي تم التعهد بها في كوستاريكا.

وأثناء تلك المفاوضات، قدمت مختلف الاقتراحات، ولا سيما: استقالة الشيوخ السبعة المعنيين بتقرير منظمة الدول الأمريكية؛ وتقصير فترة عضوية جميع النواب بستين؛ وتقصير فترة عضوية الشيوخ المنتخبين في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وتشكيل مجلس مؤقت للانتخابات المقبلة؛ وإجراء انتخابات مبكرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لجميع أعضاء البرلمان المعنيين بالنقاط التي ذكرتها؛ وإجراء انتخابات أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٣ للمكاتب المحلية التي ستنتهي فترة عضويتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وقد أبدى الرئيس أريستيد والحكومة وحزب فانمي لافالاس قدرا كبيرا من المرونة في سياق المفاوضات. ومما يؤسف له، أن جماعة التقارب لا تزال متصلبة وتعترض على صياغة النقطتين الأخيرتين المتعلقةتين بإجراء الانتخابات. وتعتبر جماعة التقارب متصلبة في موقفها المسمى "الخيار صفر" الذي يتألف من مجرد إلغاء انتخابات ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٠. ومن ثم فإن المأزق لا يزال موجودا؛ ولا تزال المساعدة الدولية معلقة.

الروسي، السيد فلاديمير بوتين، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد جورج دبليو. بوش، في واشنطن العاصمة وكراوفورد بتكساس.

ولقد تم تشكيل تحالف عالمي لمكافحة الإرهاب. ويعتبر الاتحاد الروسي مشاركا مسؤولا في هذا التحالف. وقد انطوى تشكيل هذا التحالف على قيام الأمم المتحدة بدور هام جدا في تعزيز الأنشطة وتنسيقها. والأمم المتحدة بالتحديد هي التي تتمتع بالطابع وبالصلاحية العالميين اللازمين لتنظيم الرد على الأخطار والتحديات التي تواجه البشرية اليوم.

إن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة تنشئ إطارا سياسيا وقانونيا صلبا للجهود الرامية إلى تحييد خطر الإرهاب. ومن المهم الآن أن تعمل سائر الدول على تنفيذ هذه القرارات.

ويجوز عند الضرورة، استعمال أكثر الوسائل حرما ضد الإرهابيين، بما في ذلك استعمال القوة العسكرية. والميثاق يمنح هذا الحق. ولا يمكن في الوقت نفسه، التغلب على هذا الخطر بالقوة وحدها. وإن اتباع نهج شامل للقضاء على الإرهاب لا بد وأن ينطوي على اتخاذ مجموعة من التدابير السياسية والاقتصادية والمالية والإنسانية.

إن تعزيز الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب مدرج حاليا في جدول أعمالنا. ومن المهم للغاية أن نقوم بكل سرعة بإنجاز واعتماد الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي وإبرام اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وسيكون من المهم جدا أن نقوم بإنشاء آلية ضمن الأمم المتحدة لرصد وفاء الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدات المتعلقة بقمع الإرهاب.

وإننا نعتبر أن فكرة إنشاء مركز، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتنسيق المساعدة المقدمة إلى الدول لحل الأزمات

إلى المرونة تجاه هايتي والتي تجعل التعاون الاقتصادي يعتمد على عدم إعاقة العملية السياسية.

وإن الحكومة على استعداد لعمل كل ما في وسعها لحل أزمة ما بعد الانتخابات والعودة بالبلد إلى طريق التنمية، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون تعاون المجتمع الدولي. وهي تدعو هذا المجتمع، من أجل بلوغ هذا الهدف، إلى أن ينضم إليها في كفاحها اليومي من أجل البقاء والمصالحة والسلام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد إيغور إيفانوف، وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي.

**السيد إيفانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** تعقد هذه الدورة للجمعية العامة في ظل التحدي الذي لم يسبق له مثيل والذي واجهته البشرية ممثلا بالإرهاب الدولي. ويجب علينا جميعا أن نحلل بكل جدية أسباب إمكانية وقوعه. بيد أنه أصبح من الواضح تماما بالفعل اليوم أن فترة العولمة وما يرافقها من أخطار وتحديات للسلام والأمن الدوليين تجعل من الملح بالنسبة لنا جميعا أن نتبع نهجا جديدة بصورة جوهرية في معالجة الشؤون الدولية.

إننا نواجه معضلة صعبة يتسم حلها بأهمية بالغة حقا. فإما أن نعمل معا وبشكل مسؤول على إقامة نظام عالمي عادل وديمقراطي حقيقي يمكن له أن يضمن الأمن والتنمية المستدامة لجميع الدول في العالم بصورة متساوية، وإما أن نظهر بمظهر العاجز عن مواجهة الأخطار الحقيقية التي تهدد الاستقرار والأمن في العالم.

إن أهم مهمة يضطلع بها المجتمع الدولي اليوم هي إقامة نظام عالمي يتصدى للأخطار والتحديات الجديدة، وأولها وقبل كل شيء الإرهاب الدولي. وقد كان هذا الموضوع محل تركيز المفاوضات التي جرت بين رئيس الاتحاد

وبوسع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تفعل الكثير لكفالة الرفض الفعال للتطرف بجميع أشكاله. وإننا نقترح أن يجري التفكير في تنظيم منتدى عالمي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمناقشة المساهمة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني، وخاصة وسائط الإعلام في مكافحة الإرهاب.

ولقد أثبتت الخبرة الدولية أن النجاح في منع الصراعات الإقليمية وتسويتها هو جزء لا يتجزأ من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. وهذه أيضا حجة دامغة أخرى لتأييد متابعة تطوير الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الوقاية وحفظ السلام وزيادة فعاليتها. ويعرب الاتحاد الروسي بوجه خاص، عن تأييده لوضع استراتيجية شاملة داخل الأمم المتحدة ترمي إلى اعتراض سبيل القنوات التي تسعى إلى تأجيج الصراعات من الخارج.

ونحن بحاجة إلى كفالة التعاون على الصعيد الإقليمي في مكافحة هذه الأخطار الجديدة. والمثال على هذا التعاون الناجح هو رابطة الدول المستقلة التي أنشئ تحت رعايتها مركز لمناهضة الإرهاب يعمل بصورة فعالة.

واليوم، دقت ساعة الحقيقة بالنسبة لكل منا. ويؤيد الاتحاد الروسي قيام المجتمع الدولي باتخاذ القرارات اللازمة التي يمكن أن توفر الاستقرار الاستراتيجي والأمن المتساوي لجميع الدول، والتنمية المستدامة والازدهار لجميع الشعوب على وجه الأرض والسلام والهدوء لكل أسرة ولكل فرد.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف النبيلة إلا بصورة مشتركة، أي بالعمل بصورة تعاونية وبتوحيد جهود المجتمع الدولي بأسره. ويتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في هذا المجال. ولقد كانت منظمنا ولا تزال أهم أداة متاحة للمجتمع الدولي، التي سيتيح لنا استعمالها بصورة فعالة

التي تسبب بها الأعمال الإرهابية هي فكرة مشجعة. ومن شأن هذا الهيكل أن يركز على تقديم الدعم الاستشاري والمادي والتقني في إدارة عواقب الأعمال الإرهابية.

كما يقترح الاتحاد الروسي دراسة إمكانية إدراج مبدأ مسؤولية الدول عن عدم اتخاذ التدابير اللازمة ضد الإرهابيين الموجودين في أراضيها أو تحت ولايتها في القانون الدولي.

ومما يتسم بأهمية رئيسية في نجاح الكفاح الشامل ضد الإرهاب الدولي، صيانة وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والوطني على السواء وتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وينبغي أن يستمر تركيز المجتمع الدولي على التكافل والتكامل بين الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود. ويؤيد الاتحاد الروسي التعجيل ببدء نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود وبروتوكولها الإضافيين.

ومن الجلي أن الكفاح ضد الإرهاب ليس موجهها ضد أي دين أو حضارة أو ثقافة. ولقد تبين ذلك بكل وضوح من المناقشات التي جرت بشأن الحوار بين الحضارات أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة. وإننا نأمل أيضا بتقديم مساهمة عملية في هذا المجال عن طريق تنفيذ المبادرة التي قدمها الزعماء الدينيون الإسلاميون من الاتحاد الروسي لعقد مؤتمر دولي بعنوان "الإسلام ضد الإرهاب" في موسكو.

إن الإرهاب متأصل في الفجوة القائمة بين الغنى والفقر، داخل الدول وعلى الساحة الدولية على حد سواء. وهكذا، فإن مهمتنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، هي كفالة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم وكفالة التصدي للجوانب الاجتماعية من العولمة.

الوحشية ومعاقبتهم، ووجوب تفكيك المنظمات الإرهابية التي تدعمهم بكل الوسائل اللازمة.

ونؤكد من جديد كامل استعدادنا للتعاون النشط على الصعيدين الإقليمي والدولي على السواء في مكافحة الإرهاب، الذي يشكل إحدى الآفات الرئيسية التي تهدد السلم والأمن العالميين اليوم. ونشيد بجميع المبادرات التي أتخذت لاحتواء الأعمال العسكرية، التي شُنت بكل حق ضد من يثير الإرهاب وكذلك ضد من يقدمون ملجأ للإرهابيين في أراضيهم. وبذلك نتحاشى وقوع السكان المدنيين ضحايا أبرياء. ونرحب بجهود المجتمع الدولي لاعتماد صك قضائي يجعل مكافحة الإرهاب أكثر فعالية في إطار استراتيجية عالمية.

ولا يشك أحد في أن هذا العمل العدواني والإجرامي وغير المقبول، الذي لا يمكن تبريره والذي أُدين في جميع أنحاء العالم يتطلب دينامية جديدة في مكافحته، وبخاصة في إطار الأمم المتحدة. وننوه بكل ارتياح بالتدابير الهامة التي تُتخذ في هذا الصدد، وبخاصة من جانب مجلس الأمن في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إلا أن مظاهر العنف المفرط في هذه الهجمات التي شُنت مؤخرا تنبهنا إلى أنه من الضروري أن نفهم بطريقة مختلفة وشاملة المشاكل الضخمة التي يواجهها الجنس البشري في جميع أنحاء العالم، دون أن نغض النظر عن الكفاح الذي يجب شنه دون هوادة ضد الإرهاب الدولي في جميع مظاهره.

ورغم التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي تحقق عبر التاريخ، والذي أدى إلى تحقيق مستويات عليا من التنمية، ما زال هناك عدم تكافؤ شديد في عدد من المجالات بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء داخل البلدان والمناطق والمناطق الفرعية في العالم أو فيما بينها. ويتضح ذلك بصفة خاصة في الحالة السائدة في أفريقيا جنوب

ومسؤولية إنشاء نظام عالمي ديمقراطي وعادل جديد للقرن الحادي والعشرين.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد باتريس ترافودا، وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في سان تومي وبرينسيبي.

**السيد ترافودا** (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم باسم دولة سان تومي وبرينسيبي، وباسمي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، إن ذلك دلالة على الاحترام والتقدير اللذين يكنهما المجتمع الدولي لجمهورية كوريا ولكم شخصيا. وأرجو أن تقبلوا تمنياتنا بكل نجاح وأنتم تضطلعون بولايتكم. وأود أن أعرب كذلك عن شكرنا لسلفكم، السيد هاري هولكيري، على الأسلوب الرائع الذي أدار به أعمال دورتنا السابقة.

وأود أن أشيد كذلك بسعادة السيد كوفي عنان، أميننا العام، بمناسبة إعادة انتخابه الباهر وحصوله - والأمم المتحدة - بمجدارة وبعدالة على جائزة نوبل للسلام، مما يوضح إسهامهما الرئيسي في قضايا السلام والتنمية.

وتعقد هذه الدورة في منعطف هام بصفة خاصة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ يعي المجتمع الدولي بأسره نفسه للتصدي للظاهرة المدمرة للإرهاب الدولي، التي اتضح نطاقها وضخامتها في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، التي أودت بحياة آلاف من الأبرياء. وأعربت سان تومي وبرينسيبي في ذلك الوقت عن شجبها الكامل للأعمال الإجرامية والوحشية التي ارتكبت ضد الشعب الأمريكي، بالإضافة إلى تضامنها التام مع السلطات الأمريكية ومع أسر الضحايا. وتتشاطر الرأي القائل بضرورة القبض على المسؤولين عن هذه الأعمال

وفي إطار حل الصراعات، نرحب بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل لمسألة تيمور الشرقية، فضلا عن التقدم المحرز في عملية تحرير شعب موبير تحت رعاية الأمم المتحدة. وأملنا وطيد في أن نشهد قبول هذا الشعب الشقيق عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة وأن نشهد مجتمعا مدعما من البلدان الناطقة بالبرتغالية.

ونشعر بقلق إزاء تصاعد العنف في الشرق الأوسط. ونرى أنه يتحتم على إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تستأنفا مفاوضات عملية السلام، وهي السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم وسلمي يأخذ في الحسبان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وضمان أمن دولة إسرائيل.

ومما يؤسف له أن سان تومي وبرينسيبي لا تزال على قائمة البلدان الفقيرة أو الأقل تقدما أو المتخلفة، رغم جهود شعبها وتصميم زعمائها على وضعها على طريق التنمية. ومن المؤكد اليوم أن بلادي تتمتع بالحريّة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الفردية الأساسية. ومن الدلائل التي لا تُدحض على الاستقرار الديمقراطي في بلادنا الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخرا، في تموز/يوليه من هذا العام، والتي فاز فيها السيد فراديك دي منديز بأرفع منصب في دولة سان تومي. ومع ذلك فإن القيود الناجمة عن الإجحاف الذي يسيطر على النظام الاقتصادي الدولي الجديد تمنعنا من تحقيق حالة الرفاه ومن توفير ظروف معيشية توفر قدرا أكبر من الكرامة لشعبنا.

وأثناء مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في هذه القاعة نصا هاما جدا يُدعى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويسرنى أن أقتبس جزءا منه:

الصحراء. ويكفي أن نلقي نظرة على إحصاءات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان تلك المنطقة لكي نكشف عن الحاجة الملحة إلى تشكيل جبهة يمكنها أن تكافح على نحو مترابط وجماعي لاستئصال الفقر المدقع فيها.

وإزاء هذه الصورة للبلدان الغنية من ناحية والبلدان الفقيرة من ناحية أخرى، فقد نتساءل عما إذا كانت الإرادة السياسية موجودة لعكس هذه الحالة، التي تسيطر عليها الأنانية ومصالح الأفراد والمجموعات والدول. وهذا وحده هو الذي يفسر اللامبالاة وانعدام التعاون، بل وافتقار صناعات البلدان المتقدمة النمو إلى الحساسية في مواجهة البلاء الحقيقي الذي يصيب آلاف الأفراد ويزيد من ضعف بلدان الجنوب. وعلى سبيل المثال، إن ما يجول في خاطري وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن الأوبئة الأخرى مثل التهاب الكبدى باء والملاريا.

ويجب أن تظهر الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية، وبخاصة الأمم المتحدة ومنظومتها، بالإضافة إلى بعض المنظمات غير الحكومية، لمساعدة الجنس البشري على التصدي لهذه الحالة الصعبة.

وفضلا عن ذلك، وعلاوة على البيانات الاقتصادية التي تصور ازدياد الفقر في أفريقيا، تتفاقم الحالة في قارتنا نتيجة لاستمرار الصراعات المسلحة، وبخاصة الأزمات الناشئة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وأنغولا، وهذه مجرد أمثلة على الحرب بين الأشقاء التي تعصف بنا.

وبالنسبة للحالة في أنغولا، نؤكد من جديد رغبتنا الملحة في أن نشهد انتهاء الحرب في ذلك البلد الشقيق. وندين الأعمال الإرهابية التي تودي بعدد هائل من الأرواح، وبخاصة من السكان المدنيين، ونطالب بإعادة تطبيق أحكام بروتوكول لوساكا من أجل حل الصراع.

مؤخرا في مراكش. ولا بد من بذل جميع الجهود لإيجاد ونشر تكنولوجيا من شأنها تقليل الأثر الذي تخلفه الأنشطة البشرية على البيئة إلى أدنى حد وتعبئة الجهود اللازمة لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المعتمدة في مجموعة من المحافل الدولية.

والواضح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أننا بحاجة لتغيير أساليب عمل هيئات الأمم المتحدة حتى يمكنها الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات عصرنا الراهن. والأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية ينبغي أن تكون مفتوحة أمام جميع الدول. ونحن نتكلم هنا عن القانون الدولي، وسلوك الدول ذات السيادة في علاقتها مع الدول الأخرى، والمشاركة النشطة بروح التضامن في الجهود الإنمائية من خلال التعاون والعلاقات التجارية الدولية. وينطبق ذلك بالتأكيد على جمهورية الصين في تايوان. إننا نؤمن بالحق في الاختلاف، وخاصة عندما يعرب الشعب عن اختلافه بصورة ديمقراطية. ونؤمن أيضا أن الحوار هو السبيل الوحيد لتخفيف التوتر حيثما تشتد حدته.

وينبغي للأمم المتحدة، التي تستهدف دائما دعم الجهود الإنمائية لجميع البلدان، وخاصة أفقرها، والقيام بدور أساسي في السعي لإيجاد حلول للمشاكل الرئيسية التي يواجهها العالم. وعليها أن تقوم بذلك من خلال تعزيز الإصرار واتخاذ تدابير مناسبة لإيجاد عالم أكثر إنصافا وإنسانية: أي عالم أفضل.

**خطاب فخامة السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية الفلبين  
اصطُحبت السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو رئيسة جمهورية الفلبين إلى قاعة الجمعية العامة.

(تكلم بالفرنسية)

”ومن ثم فإن علينا، باعتبارنا قادة، واجبا تجاه جميع سكان العالم، ولا سيما أضعفهم، وبخاصة أطفال العالم، فالمستقبل هو مستقبلهم“ (القرار ٢/٥٥، فقرة ٢).

(تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد)

ويكتسي هذا الإعلان أهمية خاصة في حالة بلادنا، حيث يتعرض مستقبل ورفاه أطفالنا لأكثر الضرر، آخذين في الاعتبار جو الإرهاب وأهوال الحرب ومساوئ الاستغلال والجوع والفقر. ولا بد أن نعمل الآن لكي نحمي أطفالنا. ولا بد أن نكافح بكل وسيلة متاحة لكي نكفل الاحترام الكامل لحقوقهم الأساسية. ولهذا نرحب بكل رضا بالمؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، المقرر عقده في الشهر القادم، وبمؤتمر القمة العالمي المعني بمستقبل الطفل، المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠٠٢.

وتعتبر سان تومي وبرينسيبي العولمة ظاهرة للترابط وفرصة فريدة لجمع الشعوب معا، وليست مثلا سياسيا أعلى تدفعه الدول الاقتصادية المسيطرة. ولهذا نرحب ترحيبا حارا بالشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ونتشاطر اليقين بأن هذه الخطة، التي تركز على احتياجاتنا وعلى تطلعات شعبنا إلى المستقبل، والتي تستهدف إيجاد حلول عملية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ستلقى ترحيبا من شركائنا، وبخاصة أعضاء مجموعة ال ٧ ومجموعة ال ٨، لكي يجرى تنفيذها.

وتشكل البيئة قضية أساسية لبقاء البشرية، وينبغي أن تظل محط اهتمام كبير للأمم المتحدة. ولذلك نؤكد على أهمية النتائج التي توصل إليها المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الذي عُقد

وفُقدت الوظائف، وانخفضت مستويات المعيشة أكثر من ذي قبل وانتشر الفقر، وكلها هي نفس الظروف التي تشجع على انتشار الإرهاب وتعمق جذوره. وتعمقت شكوكنا فيما يتعلق بتباطؤ الاقتصاد العالمي وتحولت إلى يقين بشأن الركود الذي سيشعر بوطأته أكثر من هم أقل قدرة على التحمل: ولا يتعلق الأمر بالطبقات الاجتماعية وحدها بل ببلدان بأكملها. وربما ينخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من ٥,٥ في المائة وهو معدل العام الماضي، إلى ٢,٩ في المائة. ويعني ذلك لمعظم البلدان الفقيرة، معدل نمو أقل من الصفر.

إن وجه الإرهاب الذي رآته هذه المدينة منذ ما يقرب من شهر، هو وجه مألوف لدى الآسيويين. وكان ثمنه فادحا من حيث الخسائر في الأرواح بين شعبنا واقتصادات المنطقة. فقد دمر ائتماننا وعرقل الاستثمار، وسبب إحراجا شديدا للحكومات الآسيوية وهي تؤخذ على غرة عاجزة على أن توفر لمواطنيها الحد الأدنى من الأمن. إن الإرهاب أرقق مواردنا في الجزء الجنوبي الغربي من الفلبين وجعل صيرنا ينفذ، لأن الإرهاب هو الذريعة التي يستخدمها الذين لا يعنيه المنطق في شيء وإنما كل ما يعنيه هو الحصول على كل ما يريدونه بشروطهم وحدها.

إننا نعرف الإرهاب. ونحن نحاربه في جنوب غربي الفلبين. والذين ارتكبوا الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي كانت شُرطتنا قد قبضت عليهم وبدلا من تمزيق بلدنا وطردها شعبنا من دياره، كنا نتفاوض مع الجماعات الانفصالية. ولكننا استخدمنا القانون بكل ثقله، بما في ذلك استعمال القوة ضد الذين لجأوا إلى الإرهاب. إننا نعرف العدو، ونعرف أن الكلام معه غير مجد، وإنما تنبغي محاربتة. وكما بيّن الأمين العام، فهناك الذين يكرهون والذين سيقتلون حتى ولو انتهت جميع المظالم من العالم. لا بد من

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة غلوريا ماكاباغال - أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة ماكاباغال - أرويو (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم، يا معالي السيد هان سونغ - سو على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ويسعدني بصفة خاصة أن أحاطب الجمعية في الوقت الذي تدير دفتها فيه، مرة أخرى، شخصية آسيوية بارزة.

كذلك أهنئ سعادة السيد كوفي عنان على نيل جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع الأمم المتحدة، وتعد الجائزة اعترافا من جانب المجتمع الدولي بدور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه والعمل الهام الذي اضطلعت به من خلال رعاية الأمين العام للسلام والعدالة في العالم.

إننا نشعر في قرارة أنفسنا بالتأثر الشديد إزاء العواقب المخرقة المأساوية الناجمة عن الأعمال الإرهابية اللاإنسانية الأخرية: الخسائر في الأرواح، والأطفال الذين يُتموا، والأزواج والزوجات الذين أصبحوا أرامل، والآباء والأمهات الذين تحمّلوا أحزاننا لا يمكن تصورها لبقائهم على قيد الحياة بعد فقدان أبنائهم، بل والأسوأ، وهم يرون أبناءهم يموتون أمام أعينهم. وقد شعرنا، ونحن نراقب تكشف هذه الفظائع أماننا، كما لو كانت هذه الأمور تحدث لنا - والحق إن الأمر كذلك، لأن الأمم المتحدة تُعتبر بشكل ما أسرة واحدة. ولكن اللكمة التي سُددت إلى هذه المدينة الدولية نيويورك شعر بها بقية العالم مباشرة. وبينما وقتت شعوب العالم تراقب في رعب البرجين وهما يهويان، كادت عجلة الاقتصاد تتوقف عن الدوران.

توقفت أنشطة الأعمال التجارية، وانسحبت الاستثمارات، وانكمشت الأسواق، وجفت منابع السياحة،

السلم والحرية والتسامح وحقوق الإنسان وفكرة الأسرة الإنسانية المتحدة ذاتها.

إنني لا أعرف ما إذا كان المستقبل ينتمي إلى الجانب الذي نقف فيه، ولكنني مقتنعة أنه لن يكون هناك مستقبل إذا لم ينتصر الجانب الذي نقف فيه في هذه الحرب - على الأقل سيكون مستقبلاً لا يهتم أيًا منا أن يعيش فيه. والحق أنه لن يكون مستقبل ذلك الذي يُسمح لمعظمنا بالعيش فيه. إنه سيكون المستقبل الذي ستكون فيه السعادة موضع شُبهة، والفرح نوع من الكُفر، والجمال مدعاة للخجل، والتفكير المستقل جريمة كبرى.

ولكن في حين لا يمكن استرضاء الإرهاب، ولا ينبغي استرضاء أي إرهابي، لا يخالجننا شك كذلك في ضرورة التصدي للشواغل التي يتظاهرون بأنها ألهمت أفعالهم الشنعاء.

وإذا استطاع العالم أن يُظهر قدرته على المضي في إدارة شؤونه، ومثابرتة على تكوين مجتمع دولي أقوى وأعدل وأرحم وأصدق عبر كافة الخطوط الفاصلة بين الأديان والأجناس، فعندئذ يفشل الإرهاب.

كلا، لن يتوقف الإرهاب، ولكنه سيكون قد فشل. فوقف الإرهاب يستلزم وقف ظهور الإرهابيين أنفسهم. بيد أن ما يمكننا عمله هو أن نجردهم من ادعاءهم الأخلاقية وأن نتكفل بالقضايا التي يسيئون استعمالها.

ولن تحتل دولة إلى ما لا نهاية الفجوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء، وهي فجوة لا تزيد إلا اتساعاً، وليس في داخل بلدان العالم فحسب، بل فيما بينها. وهذا التفاوت المتزايد بين الأغنياء الذين يتناقص عددهم باستمرار والفقراء الذين يتزايدون عدداً على الدوام هو الذي أعطى الإرهاب ما يتمتع به من حرية الحركة والإفلات من المسائلة.

محاربتهم في الميدان عندما يذهبون إلى الميدان، ومطاردتهم في المدن عندما يختبئون داخلها.

وفي ضوء هذه التجربة في جنوب غربي الفلبين، سارعنا على الفور بإدانة الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، لأن حددها على الفور بوصفها أعمالاً يائسة خسيصة ارتكبتها تلك الأقلية التي تمارس العنف والتي تسعى إلى استعباد العالم عن طريق الخوف. والواقع أنها قدمت للعالم سبباً وجيهاً للخوف. وقد أظهرت لنا الهجمات التي وقعت على مركز التجارة العالمي، التي استهدفت إزهاق أرواح ٥٠ ٠٠٠ شخص من الذين يعملون داخله، عدواً بلا رحمة، لا يعاني من وخز الضمير، وهو على استعداد للتوسل بأية وسيلة من أجل إلحاق أعظم قدر من التدمير.

والفلبين ليست بحاجة للانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب: فقد كانت داخل تلك الحرب بالفعل، في الجزء الجنوبي الغربي من جزرنا. ولم يكن بوسع الفلبين أن تفعل غير أن تجدد التزامها بمحاربة الإرهاب في ميدان قتال أوسع نطاقاً في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. فنحن نعرف أنه عدو لا مناص من محاربتة في كل مكان حتى يتعذر عليه أن يضرب مرة أخرى حيثما يريد.

إنها حرب بين التسامح والتزمّت، بين العقل والتعصب الأعمى، بين القانون والفوضى، بين العدل والجريمة التي تدعي العدل. وليس للمرء أن يختار جانبا في هذه الحرب فهناك جانب واحد فحسب وهو الذي يقف فيه العالم المتحضر فقد اختار الحلفاء منذ زمن بعيد والأعداء السابقين - أن يقفوا متحدين، ووحدهم في هذه القاعة لا تقل عن ذلك شأنًا.

وقد أعلن الأمين العام أن الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد أصابت كل ما ترمز إليه منظمنا وهو:

وقد قرر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد مؤخراً الشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ولكفالة عدم فقدان المنظمة لمصداقيتها في هذه الفترة الحرجة، فإن ضمان أن تكون جولة الدوحة بحق هي جولة التنمية يحتل مكان الصدارة بين أولوياتنا.

ولا بد من أن تنتظم جميع الثقافات وكل الجماعات العرقية وجميع الطوائف الدينية في محاولة التغلب على الفقر. ويجب أن تسمح الدول للجميع بالمحافظة على الثقافات الخاصة بهم.

ويجب أن نتيح الاستقلال الذاتي السياسي لجميع المناطق التي تريده. ولا يجب في الوقت ذاته أن يُسمح لأحد باللجوء للإرهاب تعزيراً لأهدافه السياسية.

وتتمثل الأسس التي يقوم عليها نهج الفلبين إزاء التنوع العرقي لدينا، والنهوض بأقلياتنا المسلمة والقبلية، في احترام الثقافة والدين، وتخصيص الموارد للتنمية، والاستعداد لتقبل الاستقلال الذاتي ضمن نطاق سيادة الدولة، ورفض الإرهاب.

ولا يمكن تحقيق حلم الانحسار السريع للفقر في الأماكن التي تُساء فيها معاملة النساء والفتيات وتُداس حقوقهن بالأقدام. ويوصفي امرأة على رأس دولة وعلى رأس حكومة، وقائدة عاما لدولة تحتل المكانة الرابعة عشرة في العالم من حيث الحجم، أقول إننا لن نستطيع أن نُهزم الفقر بدون تحرير المرأة والفتاة حيثما تتعرضان للاضطهاد. ذلك أن الفجوة بين الجنسين جزء من الفجوة الإنمائية ويجب التصدي لها بنفس الدرجة من القوة.

ومن الأمور المدرجة منذ زمن طويل على جدول أعمال الأمم المتحدة الحرب على الإرهاب، والصراع من أجل القضاء على الفقر، والعمل من أجل العدالة الاجتماعية

ويمكن أن يخفف النمو الاقتصادي الوطني بعض الشيء من وطأة الفقر. غير أنه يتعين على المجتمعات فوق ذلك أن تعتمد سياسات هادفة لكفالة رفع مستويات دخول الفقراء بأسرع مما ترتفع مستويات دخول الأغنياء.

وقد أظهرت التطورات التي طرأت مؤخراً على الاقتصاد العالمي مخاطر الإفراط في الاعتماد على الأسواق الخارجية. لذا يجب أن نوسع نطاق الطلب الداخلي ونزيد القدرة الشرائية لجماهير شعبنا.

وتقع هذه المسؤولية إلى حد كبير على عاتق كل دولة. ونحن في الفلبين عاكفون على التصدي لسبب الفقر المتفشّي من خلال الإسكان، والتعليم، وخفض تكاليف العلاج، وزيادة كفاءة الطاقة والنقل والمواصلات، وإقامة الهياكل الأساسية في الريف، وتقديم القروض لصغار المزارعين وللصناعات الصغيرة، والإنتاجية، وحماية البيئة، وتنمية أبعد المناطق عن مركز السلطة السياسية والنشاط الاقتصادي لدينا.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي أيضاً مسؤولية القضاء على الفقر. وثمة مجال في ذلك للالتزامات المقطوعة بتخصيص نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. ولكن أكثر التدابير فعالية وأقلها تكلفة في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي يتمثل في فتح أبواب البلدان المتقدمة النمو بشكل أوسع أمام منتجات البلدان النامية، بما فيها على وجه الخصوص تلك المنتجات التي يصنعها الفقراء في البلدان الفقيرة، من سلع زراعية، ومنسوجات، وملابس، وأحذية، فضلاً عن الأجهزة والمكونات الكهربائية والإلكترونية.

وليس للنظام التجاري العالمي أن يسمح للبلدان المتقدمة النمو بتكثيف الدعم لصادراتها الزراعية في حين لا تجد البلدان النامية الوسيلة لمساعدة مزارعيها.

هولكيري لما قام به من عمل ممتاز وللحنكة المهنية التي ترأس بها الدورة الخامسة والخمسين للجمعية.

وأود أيضاً مرة ثانية، باسم حكومة جمهورية مولدوفا، أن أعرب مجدداً عن أحر تهانينا للأمين العام كوفي عنان على إهدائه جائزة نوبل للسلام، عن جدارة لا شك فيها، وعلى إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية. وتقدر حكومتي بالتأكيد جهوده الدؤوبة لإعادة تحديد الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في هذا العالم المتغير تقديراً عميقاً وتدعم هذه الجهود.

وقد ألحقت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الوحشية تغييراً جذرياً بالمناخ الأمني الدولي. وأصبح الإرهاب أخطر وأقرب تهديد لأمن دولنا واستقرارها. فلم يوجه التهديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل إلى المجتمع العالمي بأسره. وتتفق تماماً مع ما قاله رئيس الولايات المتحدة، السيد جورج بوش، في بيانه أمام هذه الجمعية في جلستها العامة الرابعة والأربعين حيث قال "ذلك التهديد لا يمكن إهماله" وإن "الحضارة ذاتها، الحضارة التي نشترك فيها، مهددة".

ومن الواضح أن الحرب على الإرهاب الدولي قد صارت من أولويات الأمم المتحدة. واليوم نرى نشوء ائتلاف دولي قوي، لديه التصميم على تقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية للعدالة في الأجل القصير، وعلى إزالة هذا الشر من على ظهر البسيطة في الأجل الطويل.

وقد أعربت جمهورية مولدوفا التي انضمت على الفور إلى هذا الائتلاف عن إدانتها القوية للهجمات الإرهابية الواسعة النطاق العشوائية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا. وأيدت مولدوفا أيضاً دون تحفظ الإجراءات التي تضطلع بها الولايات المتحدة في دفاعها المشروع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس

الدولية، وتعزيز سيادة القانون، وتشجيع التسامح والاحترام المتبادل، وممارسة التعاطف الإنساني، وتحرير المرأة، والسعي الذي لا ينتهي من أجل السلام. ونحن في الفلبين نقوم بذلك في منطقتنا، بالتعاون مع جيراننا.

وقد ضاعف من إلحاح عملنا وأهميته ازدياد الإرهاب خبثاً، وتحدد الإحساس بعدم الأمن فيما بين شعوب العالم، والتباطؤ المفزع في الاقتصاد العالمي. فلنمض معاً في أداء المهمة المطلوبة. فهي خطيرة. وهي ضرورية. وهي عاجلة.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيسة جمهورية الفلبين على البيان الذي أدلت به لتوها.

اصطُحبت السيدة غلوريا ماكاباغال-أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

#### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

##### المناقشة العامة

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لصاحب المعالي السيد نيكولا دي دوداو، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مولدوفا.

**السيد دوداو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالروسية):** اسمحوا لي في البداية يا سيدي بأن أنقل إليكم أحر تهانينا على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأنا واثق من أن مقدراتكم والتعاون النشط من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سيمهدان الطريق لجعل هذه الدورة ناجحة وثرية.

واسمحوا لي أيضاً بأن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن عميق امتناننا لسلفكم السيد هاري

بما في ذلك الإرهاب. وهذا هو السبب الذي يستوجب، من وجهة نظرنا، أن تأخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذه المسألة في الحسبان ضمن مسائل أخرى، في جهودها لوضع وتنفيذ استراتيجية شاملة وفعالة لمكافحة الإرهاب.

ولم يكن من باب المصادفة أن أركز اليوم على المسائل المتعلقة بتسوية الصراعات والترعة الانفصالية. فعلى مر السنين واطب وفد بلادي على إبلاغ الجمعية العامة بالجهود التي نبذلها لتسوية الصراع في منطقة ترانسديستري بجمهورية مولدوفا. ومع ذلك، أجد لزاما عليّ أن أشير، ببالغ الأسف، إلى عدم وجود أية تطورات إيجابية ملحوظة باتجاه التسوية الشاملة. وعلى الرغم من الحلول التوفيقية المعقولة التي عرضتها السلطات الدستورية في بلادي، لا يزال النظام الانفصالي مصرا على معارضته الكاملة لأية اقتراحات بمنح المنطقة مركزا خاصا بصفته جزءا مكتملا لجمهورية مولدوفا. وعلاوة على ذلك، قام زعماء تلك المنطقة بوضع تفسير انفرادي للوثائق السياسية التي أمكن إعدادها بفضل الوساطة الفعالة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأوكرانيا، والاتحاد الروسي.

ومسألة أخرى تشكل لنا مصدرا مستمرا للقلق، وهي أننا لاحظنا في السنوات الأخيرة أن هذه المنطقة تنتج بشكل غير قانوني أنواعا مختلفة من الأسلحة، وأن هذه الأسلحة وصلت إلى مناطق أخرى للصراع عن طريق بلدان ثالثة تدعم الإرهابيين والجماعات الإجرامية والحركات الانفصالية.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات والذخائر والأسلحة حسب المنصوص عليه في وثائق مؤتمر قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سيسر دون شك من التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة لهذا الصراع.

الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١). ونؤيد بالمثل النهج العالمي والمتعدد الأبعاد الذي تنتهجه الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب.

ولقد دلت جمهورية مولدوفا على إرادتها السياسية لمكافحة الأنشطة الإرهابية من خلال الجهود المتضافرة التي تضطلع بها مع البلدان الأخرى في إطار مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وقامت حكومتنا بتعزيز تشريعها المضاد للإرهاب حتى تمثل للاتفاقيات الإقليمية واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما تتخذ بلادي التدابير اللازمة لتعجيل بانضمامها إلى معظم ما تبقى من اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب. وهذا الصباح، وقّعت نيابة عن بلادي على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

لقد أبرزت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية الحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات جديدة لحل المشاكل الدولية المزمرة التي يترعرع فيها الإرهاب والعنف. ولا بد لنا من العمل بسرعة على معالجة الصراعات في كل مكان في العالم، ونقتلع أسبابها من جذورها، والعوامل التي يمكن أن تغذي نشوء الإرهاب.

وأجد من واجبي أن أضيف صوتي إلى أصوات من يرون في ظاهرة الانفصالية سببا جذريا للصراعات، وتهديدا للسلام والأمن الدوليين. ففي عالم يغلب عليه طابع العولمة والترابط، تؤثر الترعة الانفصالية سلبا على أسس المجتمعات المتعددة الثقافات، وتشكل خطرا جسيما على سيادة الدول وسلامتها. وهي، مثل الإرهاب الدولي، تعمق ما يفرق بيننا وليس ما يوحدنا. وبصفتنا بلدا تضرر سنوات طويلة بظاهرة الانفصالية، دأبنا على مراقبة هذه الظاهرة والصلوات التي تربطها في بعض الأحيان بأنشطة إجرامية خطيرة أخرى،

السنوات الأخيرة على أن قدرة الأمم المتحدة على تلبية طائفة آخذة في الاتساع ومتزايدة التعقد من مطالب حفظ السلام تحتاج إلى تحسين ملموس. ويسرنا ملاحظة أن بعض الإجراءات قد اتخذت لتنفيذ عدد من التدابير العملية التي اقترحها الأمين العام في تقريره الثاني عن تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي المتعلق بعمليات السلام.

وقد أرسى مولدوفا بالفعل الإطار القانوني والمؤسسي لاشتراكها المقبل في عمليات حفظ السلام. وأود أن أعرب عن استعداد جمهورية مولدوفا للمشاركة في النظام الاحتياطي. وقد بلغت عملية الاستعداد له من الناحية المؤسسية والفنية مرحلتها النهائية في الوقت الراهن.

وفي سعينا للنهوض بقدرة الأمم المتحدة في مجالي منع نشوب الصراع وحفظ السلام، يتعين علينا أيضا أن نعزز التعاون الدولي من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في كل مكان في العالم. ذلك أن التنمية والقضاء على الفقر مسألتان تكتسبان أهمية قصوى بالنسبة للكثير من الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدي، فقد تأثرت نميتنا الاقتصادية تأثرا خطيرا من جراء الأعمال غير القانونية التي يرتكبها الانفصاليون، وأيضا بفعل النتائج السلبية المترتبة على العولمة. وكل هذه القضايا كانت موضع اهتمام كبير لقادتنا في مؤتمر قمة الألفية.

منذ بداية العام الحالي ما برح الاقتصاد العالمي يعاني إلى حد ما من التباطؤ. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أخذ هذا الاتجاه في التدهور. وقد اعترف إعلان الألفية بأن مشاكل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أصبحت أكثر حدة، بل إنها أصبحت مفرجة في الأشهر الأخيرة نتيجة للعولمة. ويحدونا الأمل في أن تزيد البلدان المتقدمة النمو دعمها لنا ونحن نتصدى لمشاكلنا، بمنحنا مساعدات إنمائية أكبر. وإلغاء الديون يمكن أن يكون

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن حكومة بلادي تشجع الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة لتخفيض الأسلحة التي ينشرها في منطقة ترانسديستر بجمهورية مولدوفا، وفقا لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وفي ضوء التقدم الكبير الذي تم إحرازه بالفعل، يحدونا الأمل، يقينا، في أن تُستكمل عملية تدمير وإزالة الأسلحة قبل اجتماع بوخارست الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي سينعقد في كانون الأول/ديسمبر هذا العام. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا لأعضاء الأمم المتحدة الذين ساهموا ماليًا في صندوق التبرعات الذي أنشأته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفقا لمقررات اسطنبول.

ولا يزال دور الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين يشكل جزءا أساسيا من مسؤولياتها العالمية. وجمهورية مولدوفا تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن أفضل استراتيجية لصون السلام والأمن الدوليين هي القضاء على الأسباب الجذرية للصراعات. وفي هذا الصدد، نؤيد تمام التأييد جهود الأمين العام للانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراع.

إن تقديم تقارير إقليمية دورية إلى مجلس الأمن عن مختلف أنواع المنازعات التي قد تنطوي على تهديد للسلام والأمن الدوليين يمثل تدبيرا آخر مهما ولازما. كما أن التفاوت في درجات الاهتمام الذي يوليه النظام الدولي لمختلف الصراعات ما زال يشكل لنا مصدر قلق عميق. ولكي تكون الاستراتيجيات الوقائية ناجحة، لا بد من أن تطبق في جميع المناطق التي تعاني من أزمات.

إن مصداقية الأمم المتحدة تصبح محل تساؤل عندما لا تقترن القرارات التي تحول العمل بشأن أزمة بعينها، بانتشار سريع لقوات حفظ السلام. وقد دلت التجربة في

مجلس الأمن وجعله متمشيا مع الزيادة الكبيرة في العضوية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، أود مرة أخرى أن أكرر التأكيد على موقف بلادي فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير القائمة. ينبغي أن يكون لمجموعة دول أوروبا الشرقية مقعدا إضافيا من مقاعد العضوية غير الدائمة.

وترحب بلادي بعملية تنشيط وتحسين الجمعية العامة، وتؤيد في نفس الوقت الجهود الرامية إلى استعادة الدور المركزي للجمعية العامة باعتبارها الهيئة التمثيلية الرئيسية للمناقشات في الأمم المتحدة.

في هذه السنة تحتفل جمهورية مولدوفا بالعيد العاشر لاستقلالها. وخلال تلك السنوات العشر تشاطرنا بشكل كامل، بوصفنا دولة عضوا في الأمم المتحدة، كل القيم المشتركة للمنظمة. وقد حققنا نتائج هامة كثيرة في نميتنا الوطنية، غير أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في هذا الخصوص. كما أننا أرسينا الأسس اللازمة لإقامة مجتمع ديمقراطي، ولم تكن هذه بالمهمة السهلة. ومن أهم الإنجازات التي حققناها في وضع أسس المجتمع الديمقراطي أننا كفلنا احترام حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الأقليات القومية. أما إنجازنا الرئيسي فهو أننا وطننا جمهورية مولدوفا كدولة أوروبية مستقلة محبة للسلام.

إن التغير المذهل في الأوضاع على الساحة الدولية في أعقاب الأحداث المساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر يتطلب رؤية جديدة وإعادة تحديد الآليات المعنية بتحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة، التي تنبثق أساسا من الفلسفة التي ينبني عليها ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمنظمة أن تخلص إلى استنتاجات من تجاربها الماضية، وأن تقوم - معتمدة على دعم دولها الأعضاء - بإنجاز مهامها الجديدة في ضوء حتميات العصر. وأضم

له دور ملموس في تمكيننا من تحرير الموارد المالية وإعادة توجيهها نحو تنشيط اقتصاداتنا.

وفي التصدي لتحديات العولمة تؤدي الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في مجال التعاون الدولي. ونحن نرحب بزيادة مشاركتها في قضايا التنمية، وفي مواجهة المهام المحددة في إعلان الألفية، وهي أهداف لا يمكن بلوغها دون وجود دعم مالي كبير. وسيتيح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقدهما في العام المقبل، فرصة فريدة لإيجاد الموارد المطلوبة للوفاء بتلك الأهداف. ونرجو أن يكتب النجاح لهذين الحدثين الدوليين المهمين في هذا الصدد.

ولا تزال جمهورية مولدوفا متفتحة لكل أشكال التعاون ومستعدة للمساهمة قدر استطاعتها في التوصل إلى الأهداف المشتركة للتنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي. ونرى أن النهج الشامل الذي يستند إلى تجارب الدول الأخرى وإلى الخصائص الثقافية المحددة للبلد المعني أو المنطقة المعنية سيساعدنا في تحديد وتطبيق أفضل استراتيجية للتنمية المستدامة.

ولكي تظل الأمم المتحدة ذات أهمية ومصداقية، لا بد لها من أن تواصل الالتزام بقوة بالبرنامج المتواصل للإصلاح والتجديد. وقد أدت الإصلاحات التي تقرررت وتُفذت في السنوات الأخيرة إلى تحقيق الكثير في سبيل تعزيز المنظمة واستعادة حيويتها. ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، ونحن بحاجة بشكل خاص إلى تكثيف جهودنا من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن. وترى جمهورية مولدوفا أن هذا الإصلاح ينبغي أن يسترشد بمبادئ التمثيل الجغرافي العادل، والديمقراطية، والفعالية، والكفاءة، والشفافية. وعلى هذا الأساس سنكون قادرين على تحديث

وفي هذا السياق، فإن لبنان، الذي عانى وما زال يعاني من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الإرهابية، والذي قاومه حتى انحسر عن معظم ترابه الوطني، يرى من الطبيعي التأكيد، من ضمن ثوابته التي تحظى بالإجماع الوطني، على ضرورة التمييز بين الإرهاب الذي ندينه بكل قوة وبين حق الشعوب المشروع في النضال لتحرير أراضيها من الاحتلال الأجنبي استناداً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، واستناداً كذلك، في ما خص لبنان، إلى مضامين تفاهم نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ الذي تم التوصل إليه برعاية الولايات المتحدة وفرنسا، بعد إقدام إسرائيل في ذلك العام على ارتكاب مجزرة قانا، بالإضافة إلى اتفاق الطائف الذي أرسى دعائم الوفاق الوطني ولقي مباركة مجلس الأمن الدولي، بموجب البيان الرئاسي ١٥٧/١٩٨٩ بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وكلاهما - أعني اتفاق الطائف وتفاهم نيسان/أبريل - أفرا بشرعية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

لولا اجتياح إسرائيل لأرض لبنان في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨ لما نشأت المقاومة اللبنانية التي نعتر بها لرد هذا الاجتياح.

ولو أن قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ تم تطبيقه دون تأخير كما نص القرار، لما نشأت المقاومة.

ولو أن إسرائيل لم توسع اجتياحها للأراضي اللبنانية وتحتل بيروت عام ١٩٨٢ لما تصاعدت هذه المقاومة.

ولو لم تتمادى إسرائيل في احتلالها لما ستمته بالحزام الأمني، لما اضطرت أحداً لمقاومتها وإرغامها على الانسحاب اعتباراً من شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ من معظم الأراضي التي كانت تحتلها.

صوتي إلى أصوات من سبقوني في الإعراب عن الأمل بأن تؤدي أعمال الجمعية العامة، التي هي ضرورية بشكل مطلق للمجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين، إلى أن يصبح من الممكن ضمان تحرك هذه العملية في اتجاه إيجابي.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمود حمود، وزير الخارجية والمغتربين في لبنان.

**السيد حمود (لبنان) (تكلم بالعربية):** السيد الرئيس، يسرني أن أستهل كلمتي بتهنئتك على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والخمسين التي تتعقد في ظروف استثنائية دقيقة، وأن أشكر سلفكم السيد هاري هولكيري، متمنياً لكم النجاح في مهمتكم العتيدة. كما لا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أنوه، بما بذله أمين عام الأمم المتحدة السيد كوفي عنان من جهود، خلال سنة خلت، أملاً أن يتمكّن في ولايته الثانية من تعزيز فرص السلام والاستقرار والتنمية في العالم.

لقد صُعق العالم بأسره لهول المأساة التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر المنصرم، نتيجة أعمال إرهابية وحشية تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن طالت آلاف الأبرياء وأدخلت الدول والشعوب في أجواء يطغى عليها الغموض والقلق. وإننا إذ نجدد تعازي لبنان لأسر الضحايا التي ابتليت بفقد أحبائهم، نؤكد مشاطرتها عميق الحزن والأسى، ومنها عائلات لبنانية وأمريكية من أصل لبناني.

كما يهمني، أن أجدد من على هذا المنبر إدانة لبنان لهذه الهجمات الإرهابية واستعداد لبنان للتعاون بكل جدية ومسؤولية وإيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفق قواعد القانون الدولي ومسلمات السيادة الوطنية.

وممارسات تعسفية جائرة وانتهاك للأماكن المقدسة، وعمليات حصار وقتل واغتيال وتشريد دون وازع دولي أو رقيب.

إن سياسة التعنت الإسرائيلي، والابتعاد عن مبادئ مرجعية مؤتمر مدريد، وتفريغ العملية السلمية من محتواها السياسي لصالح اعتبارات أمنية إسرائيلية مزعومة تشير إلى أن مشاريع الحلول في الشرق الأوسط يتنازعها أكثر من مفهوم متعارض: مفهوم الحل الجزئي ومفهوم الحل الشامل، مفهوم الحل المبني على القوة ومفهوم الحل المبني على الحق والعدل وقرارات الأمم المتحدة، مفهوم الأمن على حساب السلام ومفهوم السلام المؤسس للأمن.

وإذا كان من شأن تداعيات ١١ أيلول/سبتمبر توجيه الأنظار إلى ضرورة الإسراع بإيجاد حل سياسي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي يسمح للشعب الفلسطيني بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة على ترابه الوطني، فإن من واجبنا أن نذكر بأن مستلزمات السلام العادل والشامل تفرض في الوقت نفسه معالجة جميع أوجه التزاع في الشرق الأوسط، وعدم فصل المسارين اللبناني والسوري عن مسار التسوية التي تحتاج إلى جهد إضافي لإحيائها، وصولاً إلى استكمال تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وانسحاب إسرائيل من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعدم إغفال قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم المشروع في العودة وحق لبنان في عدم توطينهم على أراضيهم. ورفض التوطين هذا تفرضه مبادئ الإنصاف والعدل والسيادة. ومن هذا المنطلق نرى أن السلام الشامل المبني على العدل وعلى قرارات الشرعية الدولية كفيل وحده بتأمين صفة الدوام لأي حل قد نسعى إليه.

إن الأمم المتحدة معنية أيضاً بلبنان، لا سيما في موضوعين سياسيين أساسيين هما: مهمة القوات الدولية في

ولو لم تحتل إسرائيل الأراضي الفلسطينية لما نشأت انتفاضة باسلة في وجهها لمقاومة الاحتلال.

ولا بد لي في هذا المجال من أن أشير إلى أن لبنان، في إطار سعيه الدؤوب لمكافحة الإرهاب، قد انضم إلى عشر اتفاقيات من أصل الاتفاقيات الإثني عشرة ذات الصلة بالإرهاب الدولي، وهو اليوم على استعداد للتجاوب مع أية مبادرة دولية لبلورة تعريف موحد للإرهاب، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لهذه الغاية. ويفيد هنا أن نشير إلى أن الحكمة تقضي بعدم الربط بين الإرهاب وبين أي عرق أو دين، خاصة بين الإرهاب وبين العرب والمسلمين، وذلك تحاشياً لافتعال صراع بين الحضارات والأديان وتفادياً للوقوع في الشرك الذي ينصبه أولئك الذين يدفون العالم باتجاه التصادم والتقاتل والتناحر.

كما أن لبنان عازم مع أشقائه العرب على بذل جهود إضافية للقضاء على الإرهاب واستئصال جذوره ومسبباته المتعددة، وهم الذين أنجزوا وأبرموا منذ عام ١٩٩٨ معاهدة عربية لمكافحة الإرهاب واضحة المرامي والأهداف.

لقد أثبتت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أن المجتمعات البشرية لم تصل بعد إلى خواتيم تطور نظمها عبر التاريخ، وأن حركات اعتراض عالمية جامحة ومجموعات إرهابية بلا قيد ولا حدود، قادرة على تقويض الثقة بما هو قائم، وهي تعمل لتكريس ما يمكن تسميته بعدم انتظام دولي جديد وعدم استقرار شامل.

في ظل مثل هذا التخوف وهذه الظروف، فإن نظرة فاحصة لما يجري في منطقة التزاع في الشرق الأوسط تبرز بوضوح صعوبة تحقيق أهداف السلم والتنمية التي تسعى الأمم المتحدة لتعزيزها، في ضوء ما يشاهده العالم منذ أشهر، من احتلال إسرائيلي مستمر للأراضي الفلسطينية،

حقوقه في ثروته المائتة وفقا للقانون الدولي. وفي هذا المجال، لا بد من توجيه النظر إلى أن إسرائيل ما زالت تتماذى في خروقاتها اليومية للسيادة اللبنانية، وهي خروقات وصفها الأمين العام في تقريره الصادر في تموز/يوليه الماضي بالاستفزازية. كما أنها تستمر في رفع وتيرة تهديدها ضد لبنان وسوريا.

ثانيا، إعادة الأمن والسلم الدوليين. لقد اعترف الأمين العام في تقاريره إلى مجلس الأمن منذ أيار/مايو ٢٠٠٠، وآخرها في تموز/يوليه ٢٠٠١، بأن قوات الأمم المتحدة لم تنفذ كامل المهمة الموكولة إليها، عندما أشار تكرر إلى أن هناك مهمة ثالثة متبقية ما زالت تقع على عاتق القوات الدولية وستقوم قوات الأمم المتحدة بالتركيز عليها، ألا وهي إعادة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة. فكيف يمكن الحديث عن مهمة ثالثة ما زال يُفترض في قوات الأمم المتحدة تنفيذها وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وفي الوقت نفسه يمكن الحديث عن النظر في إمكانية إعادة تشكيل قوات الأمم المتحدة وتحويلها مجرد قوة مراقبة؟

وفي هذا المجال، نرى من واجبا أن نوجه الانتباه إلى أن الأمن في المنطقة لا يتجزأ، وأن من الوهم الاعتقاد بأن بالإمكان إعادة الأمن والسلم الدوليين إلى المنطقة خارج إطار الحل الشامل لكل أوجه التراع وعلى كافة المسارات. ومثل هذه المهمة تتطلب بالطبع مجهودا شاملا ومتكاملا ليس فقط من قبل قوات الأمم المتحدة، بل من الأمم المتحدة بأسرها، وهي التي تقع على عاتقها مسؤولية تطبيق قراراتها، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

ولهذا أدعو من هذا المنبر الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى الحفاظ على مهمة قوات الأمم المتحدة، خاصة في ظل الأوضاع الخطيرة التي تسود منطقتنا والعالم

جنوب لبنان، ومصير اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. لقد طلب مجلس الأمن الدولي، بموجب الفقرة ١٤ من قراره الأخير ١٣٦٥ (٢٠٠١) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يقدم تقريرا تقويميا شاملا عن أنشطة قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، وأن يأخذ في الاعتبار احتمال إعادة تشكيلها كبعثة مراقبة في ضوء التطورات على أرض الواقع، وبالتشاور مع الحكومة اللبنانية.

ونظرا لخطورة هذا الموضوع، استبقا لتقرير الأمين العام، يهمني من على هذا المنبر، أن أوضح أن الواقع والمنطق يقضيا بعدم تعديل مهمة قوات الأمم المتحدة، وعدم تحويلها إلى قوة مراقبة، بل على عكس ذلك، يقضيان بتعزيز دورها، لا سيما وأنها لم تتمكن بعد من إنجاز كامل المهمة الموكولة إليها من قبل مجلس الأمن الدولي، بموجب القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وهي مهمة لا يمكن لقوة مراقبة القيام بها، لأنها تتركز على المسائل العالقة التالية:

أولا، التثبيت من انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية. والواقع أن الأمم المتحدة لم تثبت من انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية، بل تثبتت فقط من انسحاب القوات الإسرائيلية حتى خط انسحاب عملي عُرف بالخط الأزرق، وهو خط لا يتطابق مع حدود لبنان المعترف بها دوليا، وفقا لما جاء في تقارير الأمين العام المتتالية.

وبالتالي فقد بقيت مزارع شبعا اللبنانية تحت الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى ثلاث نقاط أخرى على طول خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة، سجّل لبنان تحفظه عليها، وهي كلها أراض لبنانية يحتفظ لبنان بحقه الطبيعي في استردادها وبسط سيادته عليها. ويهم لبنان أن يؤكد هنا حرصه على كل ذرة من ترابه الوطني وعلى كامل

ميثاق توافقه الوطني لا تسمح بأي شكل من أشكال التوطين.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد للبنان من أن يدعو لمزيد من الاهتمام الدولي لتوفير المساعدات الملحة التي من شأنها أن تعيد الحياة الطبيعية إلى أراضيه المحررة واستعادة توازنه الاقتصادي وتعزيز فرص نموه بعد سنوات طويلة من الاحتلال والتدمير.

يعيش العالم اليوم زمن المساءلة والمحاسبة. ولا يمكن للمحاسبة أن تكون انتقائية أو مرتكزة على معايير مزدوجة.

إن القصف والقتل والتدمير التي لجأت إليها إسرائيل خلال سنوات احتلالها الطويلة للأراضي اللبنانية تسببت بألاف الشهداء والجرحى والمعاقين، وتدمير البنى التحتية والمنشآت الحيوية والمساكن والمزارع والمدارس والجسور، وأعاقت وتيرة التنمية والنمو، وهذا يفرض التعويض على لبنان بشكل مناسب، ولبنان لن يألو جهداً في مراجعة الهيئات السياسية والقضائية المختصة لمطالبة إسرائيل بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن هذه الاعتداءات.

ومن المفيد التذكير، بهذه المناسبة، بأن إسرائيل لم تنسحب من معظم الأراضي اللبنانية العام الماضي. حملء إرادتها، أو استجابة لمرجعية دولية أو بناء لمطالبة سياسية دامت أكثر من ٢٢ سنة، بل تحت وطأة المقاومة واحتضان الدولة لهذه المقاومة وضمود الشعب اللبناني. فلم يأت انسحابها كخطوة طوعية باتجاه السلام كما يظن البعض، بل كخطوة للهروب من السلام إلى أمن مزعوم، على حساب متطلبات السلام العادل والشامل.

إن لبنان، البلد العربي الديمقراطي المنفتح على العالم، الذي تمتد حضارته على مدى ٦٠٠٠ عام، والذي عاش ويعيش تجربة إنسانية تعتمد على التعايش المشترك والتوافق بفعل تنوع تركيبه الاجتماعي، وهذه تجربة قل نظيرها في

مع التذكير بأن مجلس الأمن تبنى في أيار/مايو الماضي بياناً رئاسياً يشير إلى أن يأخذ المجلس بالاعتبار قلق لبنان ومخاوفه في المرحلة الحالية وتلك التي تستجد.

وإذ يسعى لبنان لاستكمال الانسحاب الإسرائيلي من أراضيه، فإنه يولي في الوقت نفسه أهمية خاصة لتحرير المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية الذين احتفظتهم إسرائيل أثناء فترة احتلالها، واقتادتهم إلى أراضيهما، وما زالت تحتجزهم بدون وجه حق كرهائن في سجونهما، خلافاً للقوانين والمواثيق الدولية، لا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحق بها.

كما أن ١٣٠.٠٠٠ لغم خلفها الاحتلال الإسرائيلي في لبنان ما زالت تتسبب بقتل وتشويه وإيذاء عشرات المدنيين وإعاقة حرية حركتهم وعملهم، وهذا ما يعتبر شكلاً من أشكال الاحتلال الإسرائيلي غير المباشر والمستمر للأراضي اللبنانية، ويستدعي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي جهوداً أكبر لإرغام إسرائيل على تسليم كامل الخرائط والسجلات المبنية لمواقع هذه الألغام، التي ما زالت الحاجة ماسة لإزالتها في أسرع وقت ممكن.

أما بالنسبة لمئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين يستضيفهم لبنان مؤقتاً على أراضيه منذ أن هجرتهم إسرائيل من ديارهم في فلسطين، والذين تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية رئيسية بشأن وضعهم النهائي، فنكرر المطالبة بضرورة إيجاد حل عادل لقضيتهم على قاعدة تكريس حقهم في العودة ورفض توطينهم في لبنان. ولا بد لنا من أن نحذر في هذا السياق من أن توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يشكل قبلة موقوتة ستتزعزع دعائم السلام والأمن والاستقرار الذي نشده جميعاً في الشرق الأوسط، لأنهم سيستمرون بالسعي إلى العودة إلى بلادهم، ولأن مقدرة لبنان على الاستيعاب ودقة توازناته الداخلية وموجبات

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ أميننا العام الذي لا يعرف الكلل، السيد كوفي عنان، على إعادة تعيينه لفترة ولاية ثانية وعلى منحه، هو والأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. وبوصفنا مواطنين من منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فنحن في سيراليون بإدارته فخورون. وسيراليون في الحقيقة مدينة له ولموظفي الأمانة العامة وأسرة الأمم المتحدة على دعمهم الذي لا يقدر بحال لجهودنا من أجل ضمان السلم والاستقرار في بلدنا.

قبل ٤٠ عاما، في ٢٩ أيلول/سبتمبر بالتحديد، تم قبول سيراليون بوصفها العضو المائة في الأمم المتحدة. وخلال الفترة التي تلت ذلك قدمنا إسهامنا المتواضع في صون السلم والأمن الدوليين. ولقد تقيدنا بشكل مخلص بمقاصد ومبادئ الميثاق. ومارسنا، وما زلنا نمارس، التسامح وحسن الجوار. ويبقى إيماننا بالمنظمة بنفس القوة كما كان قبل ٤٠ عاما.

في الوقت نفسه، فعلت الأمم المتحدة ووكالاتها الكثير من أجل شعب سيراليون. وكما قال الرئيس كباح أمام مؤتمر قمة الألفية العام الماضي، اختبرت سيراليون خلال فترة عضويتها قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات الرئيسية، خاصة في مجالات حفظ السلام، من خلال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، كما اختبرت القانون الإنساني، من خلال المحكمة الخاصة المقترحة لمحكمة الذين يتحملون أكبر المسؤولية عن الانتهاكات الخطيرة لقوانين سيراليون وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سيراليون. وإذ ننقل مشاعر الشكر الصادقة للمنظمة ولبقية المجتمع الدولي لما قدموه من دعم، فإن وفدي يعرب عن الأمل في أن يتواصل العمل بين سيراليون والأمم المتحدة بصورة وثيقة من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة في السنوات المقبلة.

عالم اليوم، يدعو جمعيتكم الكريمة إلى استنهاض قوى العدل والسلام لإزالة الظلم التاريخي الذي نزل بالشعب الفلسطيني، ولفرض حل عادل وشامل لأخطر وأعقد نزاع إقليمي في الشرق الأوسط يستنفد ثروات شعوبه ويعيق تطورها وعطاءها العالمي، ولإطلاق طاقتها الخلاقة من أجل شراكة عالمية بعيدة عن الخوف والظلم والإرهاب.

إن بلادي تستعد لاستقبال الملوك والرؤساء العرب بمناسبة القمة العربية التي ستعقد دورتها العادية القادمة في بيروت خلال شهر آذار/مارس من العام القادم. كما ستستضيف القمة التاسعة للدول الفرانكوفونية في خريف عام ٢٠٠٢ تحت عنوان "حوار الثقافات". وسيتسنى للبنان، الذي كان عضوا مؤسسا لجامعة الدول العربية ولنظمة الأمم المتحدة وللمنظمة الدولية الفرانكوفونية، والذي شارك في صياغة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، أن يؤكد حضوره الفاعل ويستعيد دوره الرائد على الصعيدين الإقليمي والدولي، كأرض حضارة عريقة وعيش مشترك فريد ومتميز، في خدمة الأهداف السامية التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطني الكلمة الآن لمعالي السيد ساهر ماتوري، نائب وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون.

**السيد ماتوري (سيراليون) (تكلم بالانكليزية):** يتقدم وفدي إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الهيئة في دورتها السادسة والخمسين. ونظرا لمؤهلاتكم المثيرة للإعجاب فنحن واثقون من أننا بتوجيهاتكم سنختتم مداولاتنا بنجاح. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسعادة السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، الذي أدار شؤون جمعية الألفية الصانعة للتاريخ بشكل مثير للإعجاب في العام الماضي.

والتحالف الجديد لمكافحة الفقر والتخلف البشري؛ والتحالف الجديد ضد وبالات الإيدز والملاريا؛ والتحالف من نوع جديد لمكافحة تكديس الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وقد حدث تحسن ملحوظ في الحالة في سيراليون. وما زالت الأزمة الإنسانية الخطيرة سائدة حتى الآن، ولكنها تتحسر بالتدريج. فقد نُزع سلاح آلاف المقاتلين السابقين وتم تسريحهم. ويجري إنشاء سلطة حكومية وخدمات إدارية مدنية بالتدريج في المناطق التي كان المتمردون يسيطرون عليها من قبل. وقد أصبح جيشنا الذي أعيد تشكيله جيشا محترفا بحق، بفضل برامج التدريب المكثفة التي أشرفت عليها المملكة المتحدة.

ويمكننا القول، بكل المقاييس، إن حالة الأمن والسلامة تبعث على الأمل العظيم. وفي الشهور المقبلة، سيشعر شعب سيراليون مرة أخرى في التمتع إلى أقصى حد، بحقه الأساسي في الحياة - حياة خالية من التمرد الوحشي المسلح مثل ذلك الذي أثارته وحرضت عليه القوى الخارجية وأذكى نيرانه الماس الذي يمول الصراع على مدى ١٠ سنوات طوال. ويود وفدي في هذا الصدد أن يعرب عن امتناننا الصادق للأمم المتحدة ووكالاتها، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمملكة المتحدة والدول الصديقة الأخرى لمساهمتها الفردية والجماعية في عملية السلام في سيراليون.

واسمحوا لي أن أعرب من على هذا المنبر عن تعازي حكومة وشعب سيراليون في فقد سفراء السلام الشجعان المخلصين من المملكة المتحدة وزامبيا وأوكرانيا وبلغاريا، الذين راحوا ضحية حادث الطائرة المروحية الأخير في بلدي.

ومن المؤسف أن هذه الدورة للجمعية العامة تعقد في أعقاب الأعمال الإرهابية الخسيسة التي ابتلي بها البلد المضيف في ١١ أيلول/سبتمبر - وهي الأعمال التي تسببت في خسائر في أرواح آلاف الأمريكيين ومواطنين آخرين ينتمون إلى ٨٦ بلدا. وإذ نشارك أسر الضحايا وحكومة الولايات المتحدة أحزانهم ونحدد لهم تعازينا القلبية، فإننا نتذكر نحن مواطني سيراليون اليوم المشؤوم من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ عندما قُتل أكثر من ٥٠٠٠ من المدنيين الأبرياء بوحشية أثناء انقراض المتمردين على عاصمتنا. وهناك مئات آخرون، من بينهم أطفال وفتيات صغيرات، اختطفوا أو اغتصبوا أو بُترت أطرافهم عمدا. إن الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره يبعث على الأسى وينبغي القضاء عليه. ويود وفدي أن يؤكد لهذه الجمعية أننا سنبدل كل ما في وسعنا بقدر طاقتنا والموارد المتاحة لنا لدعم الجهود التعددية المناهضة للإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة.

إن التحالف الجديد الآخذ في الظهور الذي يستهدف مكافحة وبال الإرهاب هو ضرورة مطلقة. غير أن وفد سيراليون يعتقد اعتقادا راسخا أن علينا أن نعزز أيضا التحالفات القائمة أو أن نبنى تحالفات جديدة لمواجهة القوى التي تواصل قتل ملايين الأطفال والكبار في جميع أنحاء العالم يوميا. ونحن نعرف هذه القوى، ونذكر قدراتها الأثمة المدمرة: الجوع والفقر وسوء التغذية والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعصب - وما هذا إلا قليل من هذه القوى الكثيرة.

وتدعو سيراليون هذه الجمعية والمجتمع الدولي بأسره إلى أن يستخدما التضامن الدولي الحالي ضد الإرهاب في ترجمة "خطة السلام" و "خطة التنمية"، وإعلان الألفية وإعلان وخطة عمل القمة العالمية من أجل الطفل، وفي ترجمة استراتيجيات وأهداف مماثلة إلى سلسلة من التحالفات الجديدة من قبيل: التحالف الجديد لمكافحة أمراض الطفولة؛

وعلى ذكر الماس، أود أن أبلغ هذه الجمعية بأن نظام شهادات المنشأ المتعلقة بالماس، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، قد حقق نجاحا عظيما حتى الآن. أولا، تحقق دخل كبير من الماس المشروع منذ إنشاء النظام قبل أكثر من عام واحد فحسب؛ ثانيا، أنه ساعد على خفض تكرار مشكلة قديمة سبقت ظاهرة الصراع أو الماس الذي يمول الصراع - وأعني بها مشكلة تهريب الماس. وحكومي بصدد عملية استكمال لحالة "نظام التوثيق" في تقريرها الثالث المقدم لمجلس الأمن من خلال اللجنة التي تقوم برصد تنفيذ القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

إن التضحيات التي قدمناها من أجل إحلال السلام في سيراليون لم تكن من أجل سيراليون وحدها؛ بل كانت أيضا في صالح السلم والاستقرار في الاتحاد الثلاثي لنهر مانو خاصة، ومنطقة غرب أفريقيا بأسرها. إن التقارب الأخير على المستوى الوزاري، الذي أعقبه عقد اجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة، والمبادرة التي استهلتها الشبكة النسائية للسلام التابعة لاتحاد نهر مانو في ثلاثة بلدان - غينيا وليبيريا وسيراليون - تبشر بالخير بالنسبة لعقد اجتماع القمة المقترح لاتحاد نهر مانو. وأستطيع أن أؤكد للجمعية في الوقت ذاته أن الرئيس كباح ما زال ملتزما بما عقد العزم عليه فيما يتعلق بالعمل على استعادة التماسك بمبدأ حسن الحوار في الاتحاد. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إنعاش برامج التعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة. ولا بد لنا من أن نعترف بأن الصراع والتوتر في الاتحاد كان لهما تأثير سلبي على قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التركيز على تحقيق الهدف الأساسي الذي أنشئت من أجله ألا وهو، التعاون الاقتصادي والتنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بلزان (مالطة).

على الرغم من تفاؤلنا بالسلام والاستقرار في سيراليون، فإن خبرتنا الماضية بمحاولات المتمردین الخطيرة النكت بعهدوهم التي قطعوها بموجب اتفاقات السلام قد علمتنا درسا وهو: أن نظل يقظين على الدوام، وأن يظل أمن وسلامة الشعب على قمة جدول أعمالنا الوطني، وكذلك عملية توطيد السلم من خلال التنمية المستدامة. ولهذا نود أن تواصل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على الأخص، توليد الدعم الدولي اللازم لجهودنا في مرحلة ما بعد الصراع وبناء السلام.

وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي اهتمام المجتمع الدولي ومن يساعدوننا في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى أن عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم سرعان ما ستصل إلى نهايتها بنجاح. إلا أن عملية إعادة الإدماج ما برحت تتسم بالحرَج. وقد نخسر المكاسب التي حققناها في عملية السلام إذا سمحنا لعملية إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع بأن تنهار بسبب عدم كفاية التمويل. وحسبما بين الرئيس كباح مؤخرا، فإن لدينا أيضا عشرات الآلاف من الشباب الذين لم يروا أو يلمسوا أو يستعملوا في حياتهم بندقية من طراز كلاشنكوف أو قبلة صاروخية، وهم، بدورهم، ينتظرون الإدماج في القطاعات الرئيسية لاقتصادنا ومجتمعنا.

وأود، بالنيابة عن حكومي، أن أناشد المجتمع الدولي، على سبيل الاستعجال، أن يساعدنا في إزالة بعض الأسباب الجذرية للصراع من خلال زيادة الدعم لبرامج الإدماج وإعادة الإدماج لصالح الشباب. ولا يجوز لنا أن نسمح للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المشروعة لأولئك الشباب أو لإحساسهم بالظلم بأن يستغل بلا رحمة من قبل تجار الحروب الذين لا هدف لهم سوى استنزاف مواردنا المعدنية الثمينة لأغراضهم الأنانية.

النووية، التي نعتقد بكل قوة بأنها عنصر رئيسي في مسألة الانتشار الرأسي أو النوعي للأسلحة النووية.

وإننا نشعر بقلق عميق إزاء انتشار الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة التي تسببت في معاناة لا تعد ولا تحصى لشعب سيراليون خلال السنوات العشر الماضية.

وفي تموز/يوليه الماضي، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، قمنا عشا بالمناشدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع نقل هذه الأسلحة إلى الكيانات التي لا تتمتع بصفة الدولة كالإرهابيين والمتمردين الذين يرتكبون الجرائم ضد المدنيين الأبرياء. وإن الاعتداءات الإرهابية الأخيرة والوعي بأن وجود الأسلحة البيولوجية في أيدي هذه الكيانات التي لا تتمتع بصفة الدولة يشكل خطرا علينا جميعا، ينبغي، في رأي وفدي، أن تحت الدول الأعضاء التي لم تتمكن من تأييد مناشدتنا في تموز/يوليه الماضي على أن تعيد النظر بكل جدية في موقفها من هذه المسألة الهامة المتمثلة في نقل الأسلحة إلى الكيانات التي لا تتمتع بصفة الدولة. وإننا أيضا نحتاج إلى تأييدكم الكامل في تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في ذلك المؤتمر الهام.

في الختام، إن وفدي مقتنع بأن المجتمع الدولي يمتلك تحت تصرفه الأدوات والمؤسسات والاستراتيجيات والأهداف والخطط التفصيلية اللازمة للتركيز على القضاء على الإرهاب، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والجوع وسوء التغذية وغيرها من القوى القاتلة، عن طريق توثيق التعاون المتعدد الأطراف.

هذه الدورة السادسة والخمسون للجمعية، التي اعترض سبيلها العدو المشترك المتمثل في الإرهاب، ستدخل التاريخ على أنها دورة التعاون الجديد المتعدد الأطراف،

وإننا ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن تخفيف الفقر وحفز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الصراعات وما يترتب عليها من عواقب وخيمة تقع على عاتق البلدان النامية نفسها. وإننا ندرك أيضا أن التنمية تقتضي وجود سياسات مالية سليمة وإدارة معقولة لكل من الموارد البشرية والطبيعية. بيد أن التوافق الدولي في الآراء يتمثل في أن التنمية المستدامة تقتضي أيضا تعزيز التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في مجالات كالتجارة وتخفيف الديون والتمويل الخارجي. وفي هذا الصدد، تتطلع سيراليون بشغف، وهي من أقل البلدان نموا في العالم، إلى نتائج المؤتمر القادم المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وهناك العديد من المشاكل الملحة التي لا تزال دون حل والتي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين في جدول أعمال الأمم المتحدة. وإحدى هذه المشاكل هي قضية فلسطين. وهذه القضية تظل المسألة الأساسية في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط. وإننا نرى أنها تتسبب أيضا في التوتر وتؤدي إلى تأجيج نيران الحرب في مناطق أخرى من العالم. ولم يعد مقبولا في الأحوال الراهنة الاكتفاء بالحديث عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. فهو يتمتع بالحق في إقامة دولته المستقلة. وباختصار، إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة قد تأخرت كثيرا. وفيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، لم نعد نطبق أي مزيد من التأخير.

من الواضح أن سيراليون ليست دولة نووية. بيد أننا كعضو في الأسرة البشرية قلقون إزاء التهديد باستعمال الأسلحة النووية. وإننا نعتقد أن هذه الأسلحة تشكل أكبر خطر يهدد بقاء البشرية. ولذلك، فإننا سوف نواصل تأييدنا للتقيد الشامل بالصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بترع السلاح ومنع الانتشار. وقد قامت سيراليون مؤخرا على سبيل المثال، بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب

الأعمال. وتؤكد حكومة رواندا من جديد إدانتها للإرهاب وتظل منفتحة لجميع المبادرات التي ترمي إلى مكافحة جميع أشكال الإرهاب. وبهذه الروح يؤيد بلدي دون تحفظ جميع القرارات التي أُنحذت بشأن الإرهاب، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، ويؤكد من جديد تصميمنا على تنفيذها.

وكانت اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بمثابة تحدٍّ للأمم المتحدة ولكل دولة من دولها الأعضاء. ونظراً لأن الأمم المتحدة هي بوتقة السلم والأمن الدوليين، ونظراً لأن الجماعات الإرهابية تستهدف الأرواح البشرية البريئة، فإن من واجب كل دولة عضو وكل منظمة إنسانية حقاً وكل شخص يتغنّى بالسلم والعدل أن يكافح بكل حماس ضد هذه الجماعات الإرهابية، مهما تكن ذرائعها، ومهما تكن قوتها. وعندما نقول مهما تكن قوتها، فإننا نعلم ما نقول، فقد كنا نحن أنفسنا ضحايا.

لقد كنا ضحايا للإرهاب لا من منظمة فحسب، وإنما من دولة فقدت في الواقع صفة الدولة، ولكنها تتمتع بكل أجهزة الدولة المتاحة لها لقتال الشعب نفسه الذي كانت حمايته واجبها الأساسي. وقد عاشت رواندا وشعبها في ظل إرهاب دولة قاتلة إرهابية مارست الإبادة الجماعية مدة ثلاثة أشهر. ولقد أسفر عهد إرهاب الدولة هذا، كما تعلم الأمم المتحدة جيداً، عن إزهاق أرواح أكثر من مليون بريء في عام ١٩٩٤. وهذا الإرهاب الأعمى وعدم الرحمة، الذي كانت نتيجته الغامرة الإبادة الجماعية، أدواته معروفة تماماً، وهي تنظيم ميليشيات عسكرية تُعرف عموماً بالانتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة. وننادي من هذه المنصة بإدراج هذين التنظيمين، اللذين كانا آلي قتل حقيقتين طيلة عقد، الإدراج الواجب، بوصفهما جماعتين إرهابيتين يجب محاربتهما وتعقبهما في جميع أنحاء العالم.

الدورة التي ينبغي أن تلهم جميع الدول، كبيرها وصغيرها، النووية منها وغير النووية، لكي تتعامل بكل حزم مع الأعداء المشتركين الآخرين للجنس البشري.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أناستاس غاسانا، رئيس وفد رواندا.

**السيد غاسانا** (رواندا) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي، أن أضم صوتي باسم الوفد الرواندي، إلى المتكلمين السابقين لأعرب من على منير الأمم المتحدة هذا، عن أحلى وأحر تهانئنا للسيد هان سونغ - سو بمناسبة انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأود أيضاً أن أعتنم هذا المناسبة لأشيد بكل جدارة واستحقاق بما أبداه سلفه من بعد النظر في قيادة أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود كذلك باسم حكومتي، أن أعرب عن أحر التهاني للسيد كوفي عنان لإعادة انتخابه أميناً عاماً لمنظمتنا. إن الجهود الجديرة بالتنويه التي بذلها من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة والمبادرات العديدة التي اتخذت زمامها حل الصراعات يشهد بما بكل بلاغة انتخابه لفترة ثانية، وأكثر من ذلك نيله جائزة نوبل للسلام التي منحت له توا.

لقد بدأت هذه الدورة في جو مأساوي جدا في أعقاب الأعمال الجبانة الخسيسة التي دبرها أعداء السلم والأمن الدوليين. وقد أدت تلك الأعمال الإرهابية إلى مقتل آلاف الضحايا الأبرياء في مدينتي نيويورك وواشنطن. وكان ذلك بمثابة ضربة كبيرة جدا لحكومة وشعب الولايات المتحدة وكذلك بمثابة تحدٍّ للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي بأسره.

ولقد علمت حكومة رواندا بهذه الأعمال الخسيسة بشعور من السخط والفرع، وقدمت تعازيها إلى الحكومة الأمريكية وإلى أسر الذين لحق بهم أذى مباشر من هذه

والحريات الأساسية. وقد رحبت حكومة رواندا مع اهتمام كبير بالتقرير المعني بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أنه من المؤسف أن السيد روبرتو غارتون، المقرر الخاص، لم يكن موجودا عندما قدم التقرير في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ونظرا لغيابه لم يكن مستطاعا إجراء مناقشة فعلية بين الأطراف المعنية والمقرر. ويعرب وفد بلادي مرة أخرى عن أسفه الشديد لذلك.

ويتضمن التقرير المعني بحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية مزاعم كثيرة لا مبرر لها، بما فيها الزعم بضم ذلك البلد. ونود أن نذكر هنا أن الجيش الرواندي النظامي لم يعبر الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يضم ذلك البلد، كما يزعم التقرير، ولكن لكي يكفل أمن أراضينا وسكاننا، كما أوضحنا وأثبتنا عدة مرات. ولقد تصرفنا في إطار "الحق الطبيعي" للبلدان "فردى ... في الدفاع عن أنفسهم"، كما حولنا الميثاق بذلك في المادة ٥١ من الفصل السابع.

إن الأمن في شمال رواندا كان ولا يزال تعوقه القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيا الانتراهاموي، اللتان ارتكبتا عمليات الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، وتستخدمان الأراضي الكونغولية قاعدة خلفية لهما تعيدان منها ارتكاب أعمالهما الشنيعة. وتتسلل هاتان الجماعتان المسلحتان إلى رواندا وتقتل آلاف الأبرياء. ونرجو أن تؤدي المرحلة الثالثة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون الوثيق مع مبادرة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما وحركة تحرير الكونغو/غبادوليت، إلى نزع السلاح الكامل لهاتين الجماعتين وإلى تحقيق الاستقرار والسلام في منطقة البحيرات الكبرى.

ويسرنا أن ننوه بإنشاء حكومة انتقالية في بوروندي. ونعتقد أن هذه خطوة رئيسية صوب المصالحة التي يتطلع

وجهورية الكونغو الديمقراطية، التي تأوي قوات الشر هذه منذ عام ١٩٩٤، وتطعمها وتزودها بالأسلحة والذخائر وتتخالف معها، يجب عليها أن تستجيب إلى مطالبات مجلس الأمن المتكررة لها بأن توقف كل الدعم الذي تقدمه إلى هذه القوات في أراضيها، بما فيها انتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة، التي خططت للإبادة الجماعية ونفذتها في رواندا.

وفيما يتعلق بالسلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، فإن بلادي مصممة على تنفيذ اتفاق لوساكا، الذي يتضمن عنصرين هامين بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما الحوار فيما بين الكونغوليين، الذي يجب أن يفضي إلى حل سياسي للأزمة الكونغولية، ونزع سلاح القوات السلبية وسحبها، مما سيؤدي إلى إرساء السلام على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية مع رواندا وأوغندا وبوروندي.

ونود أن ننوه، بعظيم الرضى، بجهود جمهورية جنوب أفريقيا الشقيقة، التي قدمت بسخاء الغذاء والإقامة لأكثر من ٣٠٠ من أعضاء الوفد الكونغولي الذين ذهبوا إلى محفل الحوار بين الكونغوليين، الذي كان يجري توقعه بشغف كبير بعد فشل الحوار بين الكونغوليين في أديس أبابا بسبب نقص الموارد المالية، ضمن أمور أخرى. ونود أن نهنئ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، وحركة تحرير الكونغو/غبادوليت على مبادرتهما الطيبة بإنشاء قوة خاصة للاضطلاع بتزع سلاح وتسريح القوى السلبية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت رقابتهما، وعلى دعوتهما حكومة كينشاسا إلى الاشتراك في هذه المبادرة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، نود أن نؤكد من جديد ارتباطنا بسيادة القانون في العلاقات الدولية. ونصرّ على تدعيم سيادة القانون، فضلا عن احترام حقوق الإنسان

وقد جرى طيلة هذه المناقشة العامة التأكيد على مسألة الفقر ومشكلة الديون بوصفهما عقبتين رئيسيتين في سبيل التنمية، وبالتالي في سبيل الدخول في عصر العولمة. ويبدو أن العولمة، بالمزايا التي تمنحها للبعض والمشاكل التي تسببها للآخرين، عاجزة عن حل مشكلة الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة، بل على العكس من ذلك، يستمر اتساع الفجوة بينهما. وتهميش البلدان الفقيرة في التجارة الدولية وأعباء الديون يقوضان بشدة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية ويزيدان من تفاقم الفقر فيها. ولهذا ينبغي للأمم المتحدة أن تحدد سياسات التنمية بالنسبة للجميع وأن تتخذ تدابير دولية لدعم البلدان الفقيرة في مجال الاستثمار. وينبغي لهذه التدابير أن تستهدف أيضا إلغاء الديون وكفالة الإدماج الكافي لهذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق، نطالب الأمم المتحدة بالنظر في التقرير الذي قدمته إلى مجلس الأمن لجنة التحقيق المستقلة بقيادة السيد كارلسون، رئيس وزراء السويد السابق، والذي لم تجر متابعتها إلى الآن. ونعتقد، بوصفنا عضوا في الأمم المتحدة، أنه ينبغي للمنظمة التي ننتمي إليها أن تضطلع بمتابعة هذا التقرير، الذي يحدد بدقة الحاجة إلى إعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي في رواندا بعد الإبادة الجماعية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إينيل سوبواغا، رئيس وفد توفالو.

**السيد سوبواغا** (توفالو) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة. وإذ أتكلم باسم شعب توفالو وحكومتها، أعرب عن تحية توفالو للجمعية في دورتها السادسة والخمسين وأتقدم بتهانئنا لرئيس الجمعية ولنائب رئيسها على انتخابهما. كما أتعهد بدعم توفالو التام لهم والتعاون معهم أثناء فترة ولايتهم.

إليها إخوتنا من أفراد شعب بوروندي. وتسعى منطقة البحيرات الكبرى اليوم إلى إيجاد حلول للصراعات التي تقوضها. وأرجو أن يؤتي مثال بوروندي، بإلهام الرئيس نيلسون مانديلا، ثماره للمصلحة العامة ولمنفعة شعب بوروندي والشعوب الأفريقية ككل.

وفيما يتعلق بأفريقيا كذلك، نرى أنه لا بد من التوصل إلى حل قاطع لمشكلة الصحراء الغربية.

ونود أن نشهد سلاما في الشرق الأوسط. ويتعين النظر من جديد في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، التي مرت عليها عقود كثيرة. ومن الضروري بالنسبة لإرساء السلام في الشرق الأوسط أن توجد دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيلية مستقلة يكفل لها الوجود. ويجدر بالدول الصديقة لإسرائيليين وللفلسطينيين في الأمم المتحدة، ونحن من ضمنها، أن تعمل في هذه المرحلة على إيجاد علاقات الصداقة والتعاون وتعزيزها بين هاتين الدولتين الشقيقتين - الدولة الإسرائيلية والدولة الفلسطينية. وتطلع إلى الشروع في الاضطلاع بهذه المهمة النبيلة.

وفضلا عن أفريقيا والشرق الأوسط، يسرنا أن نسجل التقدم الكبير المحرز في شبه الجزيرة الكورية، حيث أبدت كل من الكوريتين علامات مشجعة على التوصل إلى تسوية نهائية لصراع نشب في إطار الحرب الباردة.

وهذه الدورة السادسة والخمسون للجمعية العامة هي أول دورة تُعقد بعد مؤتمر قمة الألفية، ويجب بالتالي أن تتبعها وأن ترسي الأساس الجديد لمستقبل الجنس البشري. وقد أكد مؤتمر القمة الدور الذي يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع به، وذلك من بين القيم التي تدعم العلاقات الدولية واحترام المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق، وأوصى المؤتمر بتهيئة مناخ يشجع على تحقيق التنمية في أقل البلدان نموا، التي لم تشرع بعد في سلوك الطريق المفضي إلى العولمة.

مثل: مساهمتها في تحقيق السلام في العالم؛ وحماية الفرد، مهما كان أصله أو أصلها أو ظروفه أو ظروفها؛ والتمسك بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة وهي أن كل إنسان له الحق في أن يعيش حياة أفضل يحقق ذاته فيها. ونحن نهنئ الأمين العام والمنظمة على هذا الاعتراف.

ولا يخامر توفالو الشك في أن السلم والاستقرار لا غنى عنهما لرفاه الشعوب المحبة للحرية في كل مكان. ولا يمكن للعالم أن يتجاهل التهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار، مهما كانت أسبابها سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. والهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية وما حدث في جميع أنحاء العالم منذ ١١ أيلول/سبتمبر جعلانا هنا في هذه القاعة العظيمة نشعر اليوم بقلق شديد. ويعتبر سبب ذلك القلق دليلا واضحا على الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الجمعية العامة مدافعا قويا عما دعاه الأمين العام في الدليل التفصيلي الجديد "ثقافة الوقاية" الجديدة.

وفي رأينا أن اتباع هذه الثقافة الجديدة هو هدف نبيل. ويجب أن يستفيد من روح التعاون الجديدة البازغة الآن من أجل تيسير القضاء على أسباب الإرهاب والتهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار. ومن المحتم في هذا الصدد، أن نعالج المشكلات من خلال الحوار المنفتح الذي تمثل فيه كل الأطراف على أساس التوافق في الآراء والاحترام المتبادل والتفاهم.

إن نهج بناء توافق الآراء الذي نسميه في منطقة المحيط الهادئ في أحيان كثيرة "طريقة المحيط الهادئ" قد يبرهن على فائدته في سعينا الجماعي لتحقيق التعاون العالمي. وتلتزم توفالو بالتمسك بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على الإرهاب، ومن ثم تتخذ خطوات للانضمام إلى ١٢ اتفاقية دولية من اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب.

وما زالت الخسائر في كثير من الأرواح البريئة والممتلكات نتيجة للهجمات الإرهابية الوحشية على أمريكا في أيلول/سبتمبر تلقي بظلالها علينا، ونحن نقرب من نهاية هذه المناقشة العامة. وقد شعرنا بالحزن أيضا للخسائر التي نجمت في بداية هذا الأسبوع عن حادث تحطم الطائرة التي الولاية المضيفة، ولاية نيويورك والبلد المضيف أمريكا. ولذلك تنضم توفالو إلى الآخرين في الإعراب لشعب وحكومة أمريكا عن تكرار إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية وتعهدنا بالتضامن القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واسمحوا لي أيضا أن أنقل أعمق مشاعر توفالو بالأسف والتعاطف لأسر ضحايا تحطم الطائرة، وإننا نصلي من أجل أمريكا شعبا وحكومة، والجمهورية الديموقراطية لشعبا وحكومة أيضا. ونحن نشاركهما اللوع والأسى من كل قلوبنا.

وتوفالو، بوصفها أحدث عضو في الأمم المتحدة، إذ انضمت إليها عشية مؤتمر قمة الألفية التاريخي في العام الماضي، تدرك أكثر من ذي قبل مسؤولياتها تجاه الأمم المتحدة وتجاه ما ترمز له المنظمة. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، أنشأت توفالو بعثتها الدائمة هنا في نيويورك. وعلى الرغم مما ينطوي عليه ذلك من تكلفة، فإن توفالو تعتقد أن التكلفة يعوضها ما ترمز إليه الأمم المتحدة. ويعبر وجودنا هذا في الجمعية العامة عن قناعة أساسية نؤمن بها وهي أن الأمم المتحدة من خلال أنشطتها في الدفاع عن الحقوق، يمكن أن تساعد توفالو وبلدان أخرى مثلنا في الدفاع عن القضايا التي تشغلنا أكثر من غيرنا.

وتفخر توفالو أن جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ قد مُنحت لأمينا العام وللأمم المتحدة ذاتها. وتعد هذه الجائزة اعترافا واضحا بالمساهمة الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة في ميادين كثيرة للغاية وعلى جبهات كثيرة جدا

تايوان تمارس السيادة الكاملة على تايوان، وعلى سكانها وإدارة شؤونها منذ أكثر من ٥٠ عاما. ولزيارة البلد، مثلا، يتعين على المرء أن تكون لديه وثائق سفر صادرة من سلطاتها بالذات.

وبينما نرحب بالقرار الحكيم الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في الأسبوع الماضي بقبول جمهورية الصين في تايوان في عضويتها، فإن توفالو تؤمن بقوة أن الأمم المتحدة يجب أن تأخذ زمام المبادرة وأن تنظر مرة أخرى في منح عضوية الأمم المتحدة لجمهورية الصين في تايوان، بعيدا عن سياسة الاستبعاد وعلى أساس واقع الأمور.

ونحن في توفالو وكثير من جزر المحيط الهادئ الأخرى، نعرف أن ضعفنا الاقتصادي يشكل تربة خصبة لقوى الإرهاب التي يمكن أن تهدد أمن وبقاء لا الجزر وحدها، وإنما الإقليم والعالم كله. وإننا نشعر بالقلق إزاء تنامي التكافل العالمي وما يمكن أن يجلبه لشواطئنا. ونحن بحاجة إلى تحسين قدرتنا لتشاطر ونشر المعلومات المتعلقة بالجرائم العابرة للحدود، ولا سيما تلك التي تنطوي على الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاستثمارات المشبوهة، وغير ذلك من المشاريع الخطرة والمتبسة التي غالبا ما تصل إلى جزر المحيط الهادئ بدعوى أنها مشروعة.

وفي اعتقادنا أننا إذا تركنا وشأننا، فإن هذه المخاطر سوف تستمر في تعريض توفالو وغيرها من بلدان جزر المحيط الهادئ للخطر على أيدي قوى تخرج عن إطار سيطرتنا. ولذلك، فمن المهم للغاية أن تعطي فرادى حكومات جزر المحيط الهادئ المساندة المطلوب لزيادة قدرتها على معالجة التهديدات الأمنية ومكافحة الجريمة. والترتيبات الأمنية الإقليمية القائمة في إطار محفل جزر المحيط الهادئ وشقيقاته من الوكالات الإقليمية في المحيط الهادئ يمكنها أن تقوم بدور حيوي. إلا أنها في حاجة لأن تتعزز بشكل أكبر

ولكن احترام هذه الالتزامات أسهل في القول عنه في العمل. فنحن بحاجة إلى دعم فني ومالي من المجتمع الدولي حتى تتمكن من بناء أدواتنا التشريعية والإشرافية والإنفاذية إذا كنا نأمل في الوفاء بهذه الالتزامات التي تتعدى قدراتنا الحالية.

وعلىنا ألا نغفل أيضا عن الحاجة إلى تشكيل تحالف قوي لمواجهة المشاكل العالمية الملحة الأخرى، بما في ذلك الصراعات والحروب، والتحديات التي تفرضها العولمة والفقر والتخلف؛ والآثار الناجمة عن التدهور البيئي وتغير المناخ.

إلا أن التعاون العالمي لمواجهة الأخطار التي تهدد السلم والاستقرار لا يمكن تحقيقه تماما ما دامت الأمم المتحدة تعوزها الإرادة للاعتراف بالتمثيل العادل والمنصف في داخلها لدولة ديمقراطية يبلغ عدد سكانها ٢٣ مليون نسمة. إن جمهورية الصين في تايوان تعاني أيضا في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت، فقد خسرت أرواحا بريئة فضلا عن ممتلكات. وهي تعاني، مثلنا، من هجوم الكوارث الطبيعية، والأوبئة والأمراض، ومنها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وغير ذلك من الأخطار التي تهدد الاستقرار.

ولكن مع كل هذه الأزمات، وبالرغم من إسهام شعب جمهورية الصين في تايوان الكبير في الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية - بما في ذلك التقدم التكنولوجي - فضلا عن تعبيره الدائم عن الإحساس بالمسؤولية على الصعيد الدولي، فقد ترك وشأنه، محروما من حقه في التمثيل المناسب والتعاون، لا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فحسب، مثل منظمة الصحة العالمية، بل في كل هيئة حكومية دولية تقريبا. وقد أسكت صوته الذي كان يمكنه التعبير عن مخته ومن ثم الاستفادة من التعاون العالمي. ولكن من دواعي السخرية أنه لا توجد سلطة أخرى غير جمهورية الصين في

وفي رأينا أن المؤتمر الدولي المعنى بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، اللذين سيعقد كلاهما في العام القادم، يجب أيضاً أن يستفيدا من المبادئ الموضوعية. بموجب الاستعراض الذي أجري لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بأقل البلدان نمواً، ودليل الأمين العام التفصيلي الرامي إلى تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بوصفها الأدوات الرئيسية للتعامل مع الظروف ومواطن الضعف الفريدة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد من أن يؤدي هذا في نهاية المطاف إلى زيادة كفاءة إيصال المساعدات المتسمة بالمرونة وبمزيد من التجاوب مع احتياجات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي البلدان النامية بصفة عامة.

وتعتمد توفالو، شأن الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، اعتماداً شديداً على البحار المحيطة بها في أمنها الغذائي وتنميتها الاقتصادية، وذلك نظراً لشح مواردها القابلة للاستغلال. ومن ثم فإن حماية المحيطات بالطريقة الصحيحة من التلوث الخطر أمر حيوي، وإدارة مصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة في بلدنا ولبلقائنا. كما أن من الأهمية بمكان بناء القدرة المحلية على حفظ الموارد البحرية وإدارتها وجني ثمارها على نحو مستدام وينبغي لذلك دعمه.

وكما سلف القول في هذه المناقشة، فإن الآثار الناجمة عن تغير المناخ، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحار، تشكل أكبر خطر يهدد شعب توفالو في المدى البعيد. والتقارير التي أصدرها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك الارتباط بين تسارع احترار الغلاف الجوي وارتفاع

لتمكينها من استكمال الجهود الأمنية الوطنية على نحو أكثر فعالية. وتوطيد التعاون بشكل أكبر بين المنظمات الإقليمية وبين الأمم المتحدة، أمر جوهري لنجاح الجهود الوطنية والإقليمية التي تعتبر حيوية للأمن الإقليمي والعالمي.

وأود أن أضيف هنا أن توفالو تشيد بالدور الذي قامت به الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والبلدان الكبرى في المساعدة على استعادة السلام في المحيط الهادئ في أعقاب الاضطرابات الأخيرة التي حدثت في المنطقة.

وتوفالو لا يسعها أن تستفيد من الفرص التي يتيحها تحرير التجارة. فتوفالو، مثل كثير من البلدان الجزرية، تفتقر في الوقت الحاضر إلى الدراية الفنية، وإلى الأشخاص المتدربين وإلى الهياكل الأساسية الكافية حتى تجني ثمار المنافع التي يتيحها هذا النظام. فإذا كانت هناك منفعة لتوفالو في عالم التجارة الحرة - ونرى أن لها منفعة - فيجب إذن أن تتوفر لتوفالو الوسائل التي تتيح لنا اجتناء الفوائد.

والدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل توفالو، تقف لأكثر من سبب على حافة التنمية وحدّها القاطع. فلا غنى لها عن المعونة الإنمائية الخارجية من أجل التنمية والإنفاق على الخدمات الأساسية الضرورية للأمن والبقاء. ولا تزال أولوياتنا تتمثل في التعليم والخدمات الصحية والمياه العذبة.

ومع أننا نشني مع عظيم التقدير على سخاء شركائنا الإنمائيين، ولا سيما شركائنا التقليديين، من الجدير بالملاحظة أن توفالو وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، شأنها شأن البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى، ستظل لفترة من الزمن تعتمد على التمويل الخارجي عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية في تلبية احتياجاتها الإنمائية الفريدة.

ولم يعرف التلوث البيئي قط حدوداً مصطنعة في هذا العالم الآخذ في الانكماش الذي نعيش فيه. فارتفاع مستويات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي أكثر من المعتاد هو من تراث التنمية في البلدان الصناعية على مدى الـ ٢٠٠ عام الماضية. وأرجو أن تدرك البلدان الصناعية أن الطبيعة الآن تفرض عقوبة على تلك التنمية. ومن دواعي الأسف أن توفالو وغيرها من البلدان التي لا شأن لها تقريباً بأسباب الاحترار هي التي تضطر الآن لتسديد ثمنه.

ومع أننا نجد من البوادر المشجعة النتائج الإيجابية التي تمخض عنها المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، الذي عقد في مراكش، ومع أننا نتطلع إلى تنفيذ الاتفاقية المذكورة والتزامات بروتوكول كيوتو بشكل كامل، فإننا نود أيضاً أن تسود النوايا الحسنة بما يتجاوز الصكوك والاتفاقيات، وذلك من أجل مساعدة أشد المتضررين على التكيف مع الآثار العاجلة والطويلة الأجل المترتبة على تغير المناخ.

وليس هذا وقت التهرب من المسؤولية عن البيئة وعن البقاء. وشأن الحرب الدولية الجاري شنها على الإرهاب، فإن حلاً عالمياً للتهديد الذي يشكله تغير المناخ وارتفاع مستوى البحار سوف ينقذ توفالو وكثيراً من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى من الزوال. وسيكفل إصرارنا الجماعي على إزالة أسباب الإرهاب والتهديدات الموجهة للسلام والأمن، بما فيها الفقر والتخلف، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتدهور البيئي، حياة البشر جميعاً في قرية يظلها حقاً السلام والأمن.

بارك الله الأمم المتحدة، وبارك شعوبها.

مستوى سطح البحار. ولدينا اعتقاد قوي في توفالو أيضاً بأن المناخ يشهد قسوة وحرارة وجفافاً، وأنه حدثت حالات من ارتفاع الأمواج بدرجة غير عادية تسببت في تآكل المناطق الأمامية من الشواطئ وتعدت على مناطق التقاء المياه العذبة بمياه البحر. ونرى أن الأثر التراكمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان الصناعية وغيرها من البلدان في الغلاف الجوي قد أوجدت في مجموعها مستقبلاً محفوفاً بالشك في توفالو.

ومع أن ذلك قد لا يكون معروفاً في هذه القاعة، إلا أن جزر ملديف وجزر مارشال وكيريباس وتوفالو فريدة بين أعضاء الأمم المتحدة. فتلك البلدان الأربعة هي الدول الأعضاء الوحيدة التي تتألف بأكملها من جزر مرجانية منخفضة وجزر مكونة من أرصفة مرجانية. فأين نختبئ في حالة مزيد من ارتفاع مستويات البحر؟ وليس ما تسعى إليه توفالو في المدى البعيد هو الطلب إلى البلدان أن تتقبلنا كلاجئين من ضحايا البيئة. إن ما نفضله هو أن ينشأ أحفادنا كما نشأنا وكما نشأت زوجتي وإخوتنا وأخواتنا في مجتمعاتنا الجزرية، وأن يتعلموا تقاليد توفالو وعاداتها وثقافتها ويمارسوا طريقتنا في الحياة.

وليست توفالو وحدها في الأخذ بوجهة النظر المذكورة. فعشرات الملايين من الناس الذين يسكنون في الجزر أو المجتمعات الساحلية يواجهون المقدم الكئيب لارتفاع سطح البحر. ومواطن الضعف الجغرافية تلك موجودة في كل مكان. وكم سيكون من مهازل الأقدار أن تصبح توفالو، وهي آخر عضو ينضم إلى عضوية الأمم المتحدة، أول دولة تنسحب منها لأن هذه الدولة قد احتفت ولم يبق لها أثر.

وهو سينفذ تحت قيادته المبدعة والقديرة الإصلاحات اللازمة لانطلاق المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

وعلى أثر الأزمة السياسية التي أثارت الفلاقل في فيجي عام ٢٠٠٠، حددت حكومتي لنفسها مهمتين فورييتين هما: استعادة الديمقراطية الدستورية، وتحقيق الاستقرار لاقتصادنا المش. والعمل جارٍ على تحقيق هذين الهدفين. علاوة على ذلك، تواصل حكومتي السعي لتحقيق أداء اقتصادي قوي عن طريق زيادة الاستثمار والتنمية.

ويشرفني أن أبلغ الجمعية العامة بأن فيجي، بعد ١٨ شهراً لا أكثر من أزمته السياسية، اختتمت بنجاح عملية الانتخابات العامة، وشكلت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حكومة متعددة الأحزاب. وحكومتنا على ثقة بأن سياسات فيجي التطلعية ستدفعها قدماً، بفضل دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، على طريق الحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتقدّر فيجي الدعم الذي تلقيناه من الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء في نشر فريق الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات التي أجريناها. ولقد أدى الفريق واجباته بطريقة مهنية ومحيدة. ونحن واثقون بأنه سيقدّم للجمعية العامة تقييماً إيجابياً عن سير الانتخابات وعن إجراءاتها على نحو حر ونزيه. وهو شيء اعتدناه دائماً طوال تاريخنا الانتخابي.

وأود أن أنقل امتنان حكومتي العميق للدول الأعضاء التي دعمت فيجي، وتلك التي قدمت القرار ٢٨٠/٥٥ الذي مكّن من مشاركة فريق مراقبي الأمم المتحدة في العملية الانتخابية.

وقد أكد قادتنا، في إطار إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠، التزامهم بمبادئ كرامة الإنسان والمساواة والإنصاف، وبالذات بالنسبة لأكثر القطاعات ضعفاً، وبصفة خاصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أمرايا نايدو، رئيس وفد فيجي.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تحزن فيجي للخسائر والمآسي الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرت وجه العالم. وتذكر الأرواح الكثيرة التي أزهقت في تلك المحنة، ونعرب عن الأمل في أن يسود السلام والنوايا الحسنة. وقد حان الوقت للإسراع ببحث الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول المتقدمة النمو والدول النامية في الحرب العالمية على الإرهاب.

وتهنئ صاحب السعادة السيد هان سونغ - سو وحكومة جمهورية كوريا على تبوء السفير هان رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونتعهد بأن نتعاون معه تعاوناً كاملاً خلال فترة ولايته، مدركين تماماً أن الخصائص التي تميزت بها حياته العملية البارزة والمرموقة تبشر بنجاح مدوٍ للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة رغم بدايتها الصعبة.

ومن الواجب أيضاً الإعراب عن التقدير اللائق بسلفه السيد هاري هولكيري، ممثل فنلندا. فقد اختتمت قيادته على مدى العام الماضي بنجاح جدول أعمال متعبة وحافلة، اشتمل على بعض المسائل الصعبة وعلى دورات استثنائية، خلال الدورة الخامسة والخمسين. وقد ترك أثراً لا يمحو في سجلات الأمم المتحدة.

وتهنئ حكومتي سعادة السيد كوفي عنان على تعيينه أميناً عاماً لفترة ولاية ثانية، وهذا يدل على أنه موضع ثقة الأمم المتحدة واطمئنانها. وقد مُنح عن جدارة جائزة نوبل للسلام، التي يتقاسمها مع الأمم المتحدة. وترحب فيجي بالدليل التفصيلي الذي أجمله للمنظمة،

عامة. ومشروع القانون هذا يستهدف، في المقام الأول، تنظيم سياسات للعمل الإيجابي لصالح المجموعات المحرومة في المجالات، وبالطريقة، التي ينص عليها دستور فيجي. وهذه خطوة حاسمة في جهود فيجي لتحقيق الوحدة الوطنية وبناء الدولة، وجهودها لمعالجة قضايا التنمية الاجتماعية والعرقية والاقتصادية والوثام.

ونحن اليوم، في رحلتنا في هذا العالم، نواجه تحديات وأوجه عدم يقين لم يسبق لها مثيل، تتراوح بين تفشي الصراعات في العالم، وتصاعد الأنشطة الإرهابية والتهميش الاقتصادي. وعلى الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة استنباط استجابات ملائمة وخلاقة لمواجهة هذه القضايا الصعبة بطرق تتفق وأهداف السلام والأمن العالميين، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

والخطط الحالية لإصلاح المنظمة تمثل منطلقات بناءً وضرورة لمواجهة هذه التحديات على وجه التحديد. والتوصل إلى اتفاق ودي حول زيادة عدد الأعضاء الدائمين أو غير الدائمين في مجلس الأمن، يمكن حقا أن يتيح لنا سبلا جديدة ومبتكرة لإيجاد الحلول. ووفد بلادي يؤكد من جديد تأييدنا التام لزيادة عدد الأعضاء في فئتي العضوية في مجلس الأمن. ونحن نهنئ مجلس الأمن على التأيد الذي حظي به قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو قرار سيفسح تنفيذه المجال لزيادة مشاركة المرأة في عملية تحقيق السلام والأمن.

ولقد تفوقت فيجي في جهودها لتحقيق هدف حفظ السلام المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وما زلنا على التزامنا التام بهذا الهدف، وبتوصيات الإبراهيمي المتعلقة بإصلاح عمليات حفظ السلام. وقواتنا المسلحة تعمل في مختلف بعثات الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي تعمل في لبنان وتيمور الشرقية والكويت. كما أن ضباطا من شرطتنا

الأطفال الذين يمثلون أمننا في المستقبل. وهو التزام بناء أتى في حينه لتهيئة الإطار العالمي اللازم لمعالجة محنة الفقراء والضعفاء في مواجهة الأثر المتسارع للعولمة وتحرير التجارة.

إن الفقر يكمن في جذور مشاكل عديد. ولكونه أكبر قوة مزعزعة للاستقرار، فإنه يشكل خطرا على الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وهو بذلك يكون ألد أعدائنا. وتقارير التنمية البشرية المتعاقبة توثق بما فيه الكفاية بيانات بالغة السوء عن الفقر ومؤشراته. فهناك ما يبلغ في مجموعه ١,٢ بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأكثر من بليون نسمة في البلدان النامية يفتقرون إلى سبل الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وأكثر من ٢,٤ بليون نسمة لا يتمتعون بخدمات التصحاح الكافية. ونحن هنا لا نتحدث عن ملايين، بل عن بلايين الأشخاص.

وبالتالي يصبح تخفيض مستوى الفقر أكبر تحد نواجهه اليوم. وقد حدد إعلان الألفية لنا هدفا بتخفيض مستوى الفقر المدقع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وهذا الهدف يجب أن يكون حجر الزاوية في جميع الجهود الإنمائية؛ وهو يتطلب التزاما متواصلًا وتدابير فعالة من المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، أنشأت حكومتنا وزارة جديدة مهمتها تخفيف حدة الفقر، وهو هدف نعتبره عاملا أساسيا في السياسة العامة لخطتنا الإنمائية الاستراتيجية لفترة ثلاث سنوات. ونحن ندرك أن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وفي تلك المعادلة علينا أيضا أن نعترف بمواطن الضعف التي تنفرد بها الاقتصادات الهشة لبلدان نامية مثل فيجي.

كما أننا في الوقت الراهن بصدد وضع تشريع تكميلي لمشروع قانون العدالة الاجتماعية، لترجمة الحكم الوارد في الدستور والمتعلق بالعدالة الاجتماعية إلى سياسة

معظم مكاسبنا إذا أحققنا في الالتزام بالإعلان. ولا يمكن إنقاذ البشرية من هذا البلاء المتفشي إلا بالتعاون والتضامن على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية.

وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية التي وقعت مؤخرا في فيجي، فقد أمكن الحفاظ على احترام سيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. واستمرار وجود واستقلال لجنة حقوق الإنسان في فيجي، لهو الدليل على التزامنا بحقوق الإنسان.

وفيجي، إلى جانب عدد من جيرانها من جزر المحيط الهادئ، تواجه لأول مرة العضلات التي يشكّلها اللاجئون والباحثون عن اللجوء. فالالتجار الدولي بالبشر آتي بهم إلى شواطئنا، على الرغم من المسافات الشاسعة التي تفصل بين أراضينا. واللاجئون الدوليون هم النتيجة المباشرة للانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض لها حقوق الإنسان. وفيجي، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وفي بروتوكولها، تناشد الدول الأعضاء أن تحترم حقوق اللاجئين، وأن تدعم عمل مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. كما أن الدول الأعضاء ملزمة بحكم الواجب، بأن تحمي حقوق مواطنيها في وطنهم، على الأقل.

وقد شاركت فيجي في تقديم القرار المتعلق بالسلام في كوريا وبأمنها وإعادة توحيدها، وذلك أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. ويسعدنا أن نرى في شبه الجزيرة الكورية مبادرات للسلام وإعادة التوحيد.

وعلى نفس المنوال، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تسعى باستمرار إلى النهوض بمشاركتها في الحياة الدولية. وتعزيز العلاقات في المستقبل بين الأمم المتحدة ومحفل جزر المحيط الهادئ يعد وسيلة تعود بالنفع على الجانبين. فهو سيتيح لنا فرصة للمشاركة الفعالة في منظومة

يعملون في البوسنة وكوسوفو. ومن دواعي ارتياحنا أن نرى عدة بعثات لحفظ السلام وقد أكملت ولاياتها بنجاح وأصبح انسحابها أو تخفيض حجمها وشيكا. ومع ذلك، فإننا نحذر من أي خروج بلا استراتيجية، حتى يغطي مصداقية لكل ما استثمرته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من إرادة صادقة وموارد، ونتجنب تعريض من يقعون في شرك الصراع المسلح لخطر مزدوج.

وفي هذا الصدد، نؤيد اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز نظام الحماية في اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، والذي تقتضي الضرورة توسيع نطاقه ليشمل من يعملون في الميدان من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في الحقل الإنساني، والذين يحتاجون إلى حماية وأمن حقيقيين أثناء عملهم من أجل ضمان سلامة المدنيين ورعايتهم.

وما برحت فيجي تنادي بإنهاء الاستعمار وبتقرير المصير منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة. ونحن نشير هنا إلى التأخير في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفيجي تؤيد العمل الجاري في لجنة الـ ٢٤، وتعترف بما ينطوي عليه هذا العمل من قيود سياسية ودبلوماسية.

وفي بداية هذا العقد الثاني للقضاء على الاستعمار، تحتاج الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومعظمها أقاليم جزرية صغيرة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، إلى تركيز اهتمامنا عليها، حتى يتم الاعتراف بتطلعاتها المشروعة نحو تقرير المصير.

إن إعلان الالتزام المتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يقتضي منا أن نكون أكثر يقظة واحتراسا، وأن نركز بإخلاص على حماية مكاسبنا الإنمائية، وعلى أهدافنا المقبلة. ونحن في منطقة المحيط الهادئ نسعى إلى الإبقاء على انخفاض معدل الإصابة في بلداننا، لأننا سنحسر

هذه الموارد أيضا لدعم التنمية الاقتصادية طويلة الأجل السليمة والملائمة للبيئة. ويتمثل الدور الحيوي للمجتمع الدولي في مساعدتنا على بناء بلادنا واستخدام مواردها بكفاءة حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتنا الاجتماعية.

وما فتئت فيجي توضح للمجتمع الدولي لوقت طويل مدى ضعفها واعتماد اقتصاداتها بشدة على تقلبات الاقتصاد العالمي ونزواته. فصغر مساحة بلادنا ووجودها في مكان ناء بعيد عن الأسواق الدولية، وتعرضها بشكل متزايد للكوارث الطبيعية لا ييسر لنا تحقيق وفورات الحجم الكبير للإنتاج، أو بناء تجارة تصديرية، أو وصول منتجاتنا إلى الأسواق الخارجية بشكل تنافسي. والواضح أن قدرتنا على الاستفادة بصورة كاملة من العولمة مقضي عليها بالفشل منذ البداية، مما يزيد من تفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وترى حكومة بلادي أنه ما زال يتعين تحقيق منافع العولمة بكامل نطاقها وتحرير التجارة بطريقة منصفة وملموسة إذا كان لنا أن نتصدى بطريقة مجدية لمشكلة الفقر الإنساني والعالمي.

وفيجي، بوصفها عضوا في منظمة التجارة العالمية، تشعر بقلق إزاء التناقص السريع للأفضليات التجارية فيما يتصل بالتجارة العالمية في المنتجات الزراعية، باعتبار أن السكر يمثل الركيزة الأساسية لاقتصادنا. ونخشى بصورة متزايدة من أن الدول الجزرية الصغيرة، مثل بلادي، التي تعتمد في المقام الأول على تصدير السلع الأساسية الزراعية، ستتأثر بشكل خطير إذا لم توفر لها ضمانات سوقية كافية. ونجد لزاما علينا أن نتساءل عن فعالية الإطار التجاري متعدد الأطراف كآلية منصفة للنهوض بمصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة مثل فيجي.

وفي هذا السياق، نرحب بالعمل الجاري بشأن تمويل التنمية، وبالأعمال التحضيرية الجارية لعقد مؤتمر القمة

الأمم المتحدة، كما أنه يوفر للأمم المتحدة منظورا وصوتا فريدين وأصيلين لمنطقة المحيط الهادئ. ويمثل التعاون بين محفل جزر المحيط الهادئ والأمم المتحدة إضافة هامة إلى جدول أعمال هذه الدورة، وهي إضافة تلقى الترحيب وتبشر بنتائج أهم إذا حظيت بدعم الدول الأعضاء.

وسوف يجتمع قادة محفلنا في فيجي عام ٢٠٠٢. ومن ثم، فإن هذه لحظة مناسبة لنحدد دعوتنا إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، لزيارة منطقة محفل جزر المحيط الهادئ. فالأحداث السياسية الأخيرة في منطقة المحيط الهادئ، والمبادرات الناجحة التي أُتخذت على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية لمعالجة هذه الشواغل لا يمكن تعزيزها بشكل إيجابي إلا من خلال مثل هذه الزيارة الودية رفيعة المستوى التي يقوم بها الأمين العام في وقت مبكر من ولايته الثانية.

وتتطلب خطتنا العالمية للتنمية من الأمم المتحدة أن تقوم بدور تيسيري متزايد في تنسيق المسائل الاقتصادية والمالية والتجارية والاجتماعية. وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي يعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢، سيتداول ذوو الشأن مسألة تعزيز الاتساق والتنسيق بين التنمية والأهداف الاجتماعية. وتأمل فيجي في أن يلهم ذلك المؤتمر المجتمع الدولي والمؤسسات المالية، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، بأن تعزز المعايير والمؤشرات الحالية وتستنبط معايير ومؤشرات جديدة، مثل مؤشر الضعف، من أجل معالجة قضية الفقر والتباينات الأخرى بشكل فعال.

ويشكل تعاظم الاختلالات والتهميش في الاقتصاد العالمي تهديدا للبشرية، وخصوصا لفيجي وغيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتوقف التنمية المستدامة على الحصول على مستوى معين من الموارد اللازمة لدفع اقتصاداتنا الهشة إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى

مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية حازمة. وقال رؤساء دول تلك الجماعة ما يلي:

”إننا ندرك أن الهجمات الإرهابية الهمجية وغير المسبوقة التي ارتكبت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ستتطلب منا يقظة غير عادية وتنسيقا قويا في المستقبل كيما نضمن عدم استخدام أراضينا ومؤسساتنا ومواطنينا بأي طريقة لتيسير أنشطة الإرهابيين أو لتقويض أمننا الوطني والإقليمي.“

ونحن نشاطر الولايات المتحدة أحزانها، لأننا أيضا كان لنا مواطنون لقوا حتفهم في فضاءع ١١ أيلول/سبتمبر. ونؤيد تمام التأييد قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي يلزم جميع الدول بأن تفرض تدابير بعيدة الأثر لمكافحة آفة الإرهاب. وندعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب. فالإرهاب الدولي هو في حقيقته عمل من أعمال الحرب ضد شعوب العالم المحبة للسلام. ومن الحتمي أن تتصدى جميع بلدان العالم بطريقة أكثر جدوى للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية التي تسبب البؤس الإنساني وتسلم الظلم. ولا بد لنا من أن نعمل من أجل جعل المجتمع العالمي كله يعيش في بيئة تنعم بالحرية بمنأى عن الخوف. إن المعركة ضد الإرهاب ستكون طويلة ومضنية، ولكنها معركة لا مفر منها ولا بد لنا من أن نشارك فيها مشاركة شاملة وكاملة.

وقد صدقت أنتيغوا وبربودا الآن على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويؤمن مواطنو بلدي أن إمكانية قيام محكمة جنائية دولية تحمل الأمل في تحقيق العدالة العالمية، لأن المحكمة ستكون لديها السلطة لمقاضاة الأفراد. وأنتيغوا وبربودا قطعاً تشعر بخيبة الأمل من أن الجرائم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات والإرهاب قد وضعت في مؤخرة موضوعات المحكمة الجنائية الدولية، ولكننا مستعدون لمواصلة حوارنا لنجعلها في نطاق اهتمام المحكمة عندما تبدأ عملها. فسرطان الاتجار بالمخدرات سيستمر في تهديد الحضارة الإنسانية حتى نشكل تصديا عالميا حقيقيا لتهديده.

العالمي للتنمية المستدامة. ويجب بالضرورة أن تؤدي برامج تقديم المساعدة الموجهة والمساعدة الإنمائية الرسمية التي تمكننا من تنفيذ وتعزيز الاستثمارات والإنتاجية بشكل كامل إلى استكمال جهودنا من خلال اتفاقات تجارية إقليمية أو متعددة الأطراف. ونحن متفائلون بأن المؤتمرات رفيعة المستوى التي ستعقد في العام القادم ستهم بشواغلنا تمشيا مع برنامج عمل بربادوس وأهداف التنمية المحددة في إعلان الألفية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة

للسيد باتريك ألبرت لويس، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا.

**السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية):**

من دواعي سرور أنتيغوا وبربودا أن يصادف هذا العام سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. ومع ذلك لا يمكن أن يكون حوارنا مفيدا إلا إذا أبدت البلدان ذات السطوة تفهما حقيقيا لما يقوله الآخرون. ولا يمكن أن نجري حوارا إلا إذا جعلنا المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في صميم واقعنا الذي نعيشه. ولا يمكن أن نجري حوارا لو ظلت التعددية ذات نزعة انتقائية، أو إذا ظل مبدأ التناوب يقوم على أساس العوامل الديمغرافية، والقوة العسكرية، والمبادئ الاقتصادية. ويشكل شعب بلادي جزءا لا يتجزأ من الحضارة الإنسانية، ونود أن ندلي بدلونا ونعرب عن أفكارنا في المناقشة بشأن مستقبل رحلة البشرية على ظهر كوكبنا هذا.

لقد مثلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المساوية التي

جرت في البلد المضيف للأمم المتحدة تحديا للحضارة العالمية. وفي يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، سن برلمان أنتيغوا وبربودا تشريعا قويا لمكافحة الإرهاب. كما عقدت الجماعة الكاريبية دورة استثنائية طارئة في جزر البهاما في ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر اعترفت فيها بأن الإرهاب

”الغرفة الخضراء“\* التي كانت ظاهرة في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية لم تفعل شيئا سوى زيادة خوفنا. وإنما ندعو إلى إجراء إصلاح جدي للنظام العالمي السياسي والاقتصادي، في الأمم المتحدة وفي منظمة التجارة العالمية. وينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يكون شفافا. وينبغي أن يكون عادلا ومنصفا، وينبغي لجميع البلدان أن تتنفع منه.

وأنتيغوا وبربودا، بوصفها دولة جزرية صغيرة، ضعيفة للغاية أمام الكوارث الطبيعية. وأكثر الأخطار انتشارا هو خطر الأعاصير المدارية، التي أثرت ثلاثة منها مؤخرا على الدول الشقيقة بليز وجزر البهاما وكوبا. وإن إعصارا واحدا يمكن أن يعود بالتنمية في دولة جزرية صغيرة إلى الوراء ١٠ سنوات. وبين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ضربت دولتنا الجزرية الصغيرة الحبيبة سبعة أعاصير.

وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف المفيد بضعف الدول الصغيرة مثل أنتيغوا وبربودا. ونشير إلى افتقارها إلى القدرة في مجال الموارد المالية والبشرية لتنهض من أثر الكوارث الطبيعية ومن الهزات الخارجية التي يسببها لاقتصادها الركود الاقتصادي في اقتصادات العالم الرئيسية، التي اتفق أيضا أن تكون هي شركاءنا التجاريين الرئيسيين. ولذا يتحتم أن يكون بوسعنا الحصول على تمويل تساهلي عن طريق البنك الدولي. ويبدو أن احتياجاتنا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، ليست مسجلة في غرف اجتماعات مديري المؤسسات المالية الدولية.

إن البلدان التي تشبه أنتيغوا وبربودا تعتبر ذات دخل متوسط بسبب معيار متوسط دخل الفرد من الناتج القومي، ولكن هذا المقياس معيب ويجب أن يترك استعماله. وينبغي للتمويل من أجل التنمية أن يراعي مزيجا من العوامل وينبغي

\* ”الغرفة الخضراء“ تعبير استخدم لوصف اجتماع خاص يُبرم فيه قليل من الشركاء التجاريين اتفقاقتهم وصفقاقتهم.

إن المعارك التي جرت في سياتل ووينسдор وكويك جزء لا يتجزأ من كفاح الحضارة العالمية لإضفاء الطابع الإنساني على العولمة. ومما يثير الاهتمام، أننا نجد أنفسنا نتفق مع بيان مدير صندوق النقد الدولي في خطابه الموجه إلى أعضاء البرلمان الألماني في برلين بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١. فلقد أعلن السيد كولر أن من الجنون السياسي والاقتصادي أن تتفق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبلغ ٣٦٠ بليون دولار سنويا على الدعم الزراعي، بينما يتفشى الفقر في البلدان النامية، وخاصة في المناطق الريفية والزراعية. ومضى ليقول إن الوقت قد حان كي تفي البلدان الصناعية بالتزامها بتوفير ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، انتقد رئيس وزراء بلدي، ليستر بيرد، بشدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لفرض معاييرها الموضوعية على نحو انفرادي فيما يتعلق بالضرائب الدولية على مناطق الاختصاص القضائي الأخرى ولمطالبها الدول بأن تغير قوانينها الداخلية لتناسب مع أغراض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد أصبح حكم القانون هو حكم الغابة، حيث لا تطبق القوانين، والقوة وحدها هي التي تصنع الحق. والواقع أن مشروع منظمة التعاون للمنافسة الضريبية المضرة لا يتعلق مطلقا بغسل الأموال، ولكنه يتعلق بحقيقة أن المنظمة تعتقد أن دولها الأعضاء ستفقد بعض رأس المال لصالح دول أخرى ذات نظم ضريبية أكثر قدرة على المنافسة.

وقد ولدت العولمة لدى دول مثل دولتي شعورا بالاستبعاد، وشعورا بالتنحية جانبا والدفع إلى الخارج، عندما نلاحظ المكاسب التي يحققها الأقوياء. وهو شعور بعدم القدرة على المشاركة في تقرير مصيرنا بالذات. وعملية

الواسع النطاق من الحكومات ودخول البروتوكول مبكرا حيز النفاذ. وكان هذا نتيجة لعدة سنوات من التفاوض الشاق الذي شاركت فيه أنتيغوا وبربودا بفعالية ونالت منصبا قياديا. وأصبحت لدينا الآن مؤسسات بروتوكول كويتو وتفصيل إجراءاته، والخطوة التالية هي اختبار فعاليتها في الإشراف على تخفيض البلدان المتقدمة النمو انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة خمسة في المائة خلال العقد المقبل.

والترتيبات التي تم التوصل إليها في مراكش أحرزت أيضا تقدما هاما في تعزيز تدفق الدعم المالي والتكنولوجي إلى البلدان النامية حتى تخطو نحو مستقبل تتوفر فيه الطاقة المستدامة. وهي تبعث أيضا برسالة واضحة إلى الأعمال التجارية والحكومات المحلية وعمامة الناس بأن المنتجات والخدمات والأنشطة غير الضارة بالبيئة ستنال مكافأة المستهلكين والسياسات الوطنية على السواء.

كذلك اعتمد الاجتماع إعلان مراكش الوزاري بوصفه إسهاما في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر القادم في جوهانسبرغ. ويشدد الإعلان على الإسهام الذي يمكن أن يقدمه التحرك بشأن مسألة تغير المناخ إلى التنمية المستدامة والنداءات من أجل بناء القدرات والابتكار التكنولوجي والتعاون في اتفاقيات التنوع البيولوجي والتصحر. وحيث أن مؤتمر القمة سيعقد بعد أقل من عام فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل دولتي، التي هي من بين أكثر الدول عُرضة للتأثر بالنتائج السلبية لتغير المناخ، تواصل الحث على التصديق العاجل على البروتوكول.

وسوف يتطلب ذلك تحالفا عالميا بين الدول لضمان إنفاذه ولأن يصبح ملزما قانونيا بعد أن يصدق عليه ٥٥ طرفا موقعا على الاتفاقية على الأقل، بما في ذلك البلدان الصناعية التي مثلت أقله ٥٥ في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني

أن يرتبط بمؤشر الضعف الذي عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) عملا هاما بشأنه.

ولم تؤخذ في الاعتبار التكاليف الكبيرة للمعاملات التجارية التي تواجهها الدول الصغيرة بسبب بعدها والعبء غير المتناسب الذي تتحمله بغية أن تشارك بفعالية في التجارة العالمية. ولا يراعى انفتاح اقتصادنا للسلع والخدمات القادمة من جميع أرجاء العالم، بدون ما يقابل ذلك من توفر إمكانية وصول الطائفة المحدودة من سلعا إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية. فهناك شخص غريب لا يرحب بالناس يُعرف بـ "الخواجز غير التعريفية"، لا ينفك يصفع الباب في وجهنا.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نغالي في التشديد على مدى أهمية أن يطبق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاملة خاصة وتفضيلية لقياس الأداء المالي والاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة. وقدرتنا المحدودة على رفع دخلنا واضطرارنا إلى الإنفاق في مستوى غير متناسب بغية الحفاظ على مستوى لائق من العيش لشعبنا ينبغي أن يقودا صندوق النقد الدولي إلى أن تكون لديه برامج خاصة وتفضيلية لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة. وينبغي لهذه البرامج ألا تكتفي بوصف الصيغة التقليدية فحسب المتمثلة في عمليات الفصل الكبيرة الحجم من الخدمة في القطاع العام وتخفيض برامج الاستثمار في القطاع العام. وبدلا من ذلك، ينبغي إيجاد سبل ابتكارية لتوفير تمويل طويل الأمد بفترات سداد ومعدلات فائدة من شأنها تمكين الدول الصغيرة من المحافظة على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمعدلات المنخفضة للجريمة وعلى النمو الاقتصادي.

ويرحب بلدي بالاحتتام الناجح لاجتماع مراكش بشأن تغير المناخ، حيث أكملت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التفاصيل التنفيذية لبروتوكول كويتو، ففتحت بذلك الطريق إلى التصديق

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رينارد غيديون، رئيس وفد جزر مارشال.

**السيد غيديون** (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم باسم حكومة وشعب جمهورية جزر مارشال بالتهنئة الحارة إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وأن أعرض تعاون جزر مارشال الكامل في مداولتنا بهذه الدورة.

كذلك لا بد لي أن أعرب عن خالص امتناني لسلفه، السيد هاري هولكيري، الذي ساعدت قيادته المتميزة في تحقيق الدورة الخامسة والخمسين، التي أُطلق عليها جمعية الألفية، نجاحاً باهراً.

كذلك تثنى جمهورية جزر مارشال على السيد كوفي عنان لإعادة انتخابه لفترة ثانية بوصفه الأمين العام، وكذلك لفوزه بجائزة نوبل للسلام المرموقة، التي هي تقدير مستحق تماماً وفي حينه للمنظمة والحكمة الأمين العام وتفانيه في خدمة الإنسانية.

وبقلب يملأه الأسى والحزن العميق تعيد حكومة الرئيس كيساي نوت وشعب جمهورية جزر مارشال التأكيد لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية على خالص مواساتها وتعازيها على المعاناة والألم اللذين تسببت فيهما الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر. وعلى نحو مماثل، نود أن نقدم مواساتنا وتعازينا القلبية إلى الدول الأخرى العظيمة التي تأثرت بشكل مباشر بذلك العمل المأساوي والهمجي، فهي لم تكن وحيدة في محنها ومصائبها اليومية بل كانت معها جمهورية جزر مارشال. وعلاوة على ذلك، نقدم تضامناً وتعازيناً إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية وشعبها، الذي عانى من الخسائر مؤخرًا في حادث تحطم طائرة أميريكان إيرلايتز رحلة ٥٨٧.

أكسيد الكربون في عام ١٩٩٠ من هذه المجموعة. ورغم أنه ما زال صحيحاً أن من لديهم أعلى معدلات لانبعاثات غازات الدفيئة للفرد ينبغي أن يقودوا المسيرة، إلا أنه من المفروض على جميع البلدان أن تعمل معاً لضمان الامتثال الكامل بالالتزامات الواردة في البروتوكول.

ويوجد قلق عميق في بلداننا، قلق يتخذ أكبر الأبعاد ويدور حول مسألة تغيير وجهة شحن النفايات النووية في مياه البحر الكاريبي والذي يمثل تحدياً فاضحاً لسيادتنا. ولقد أصرت بلدان منطقة البحر الكاريبي على وقف ذلك، ولكن بلا جدوى، وتعيش شعوبنا في خوف مستمر من وقوع حوادث. ونحن ندعو من يقومون بهذا العمل القاتل إلى احترام حقوق دول العبور مثل أنتيغوا وبربودا.

لقد تكلمت أكبر ديمقراطية في العالم من حيث تعداد السكان، أي الهند، في اليوم الأول من المناقشة العامة وأبرزت شواغل نجد أنه من الضروري إعادة التأكيد عليها. هناك حاجة إلى أن يتم التحرك بحزم أكبر نحو تصفية الديون الخارجية للبلدان ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون. وينبغي أن تكون هناك برامج لتخفيف حدة الفقر مصاغة من أجل البلدان التي تواجه أزمات مالية، وينبغي تثبيت الأسعار الدولية لصادرات السلع الأساسية.

إن التدابير التي حددناها هنا هي تدابير ضرورية لبناء نظام دولي عادل ومنصف. وأي شيء يقل عن ذلك من شأنه أن يكون مجرد فرض إرادة القوي على الضعيف. وتقاس جميع المجتمعات من خلال الأسلوب الذي تعامل به أشد الأفراد ضعفاً فيها، ولا يختلف المجتمع الدولي في هذا الأمر. إنني أدعو جميع الممثلين المجتمعين هنا إلى الإصغاء لنداء الضحايا والى بناء نظام دولي يمكن أن يرفع الحضارة الإنسانية لكي تحقق المثل العليا للأمم المتحدة.

دعوة حكومتي ألمانيا وفرنسا إلى عقد اتفاقية دولية لمنع استنساخ كائنات بشرية لأغراض التناسل. ونؤمن بأن مثل هذا المسعى العلمي يشكل انتهاكا مباشرا للإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان، الذي اعتمده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأقرته الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٥٣. وتنص المادة ١١ من هذا الإعلان على أنه:

”لا يجوز السماح بممارسات تتنافى مع كرامة الإنسان، مثل استنساخ كائنات بشرية لأغراض التناسل.“

وكما كان يحدث في الماضي، فإن جمهورية جزر مارشال ستواصل الإعراب بأقوى لهجة وبأفضل الصيغ المتاحة لها عن شواغلها ومخاوفها إزاء القضايا المتصلة بتغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر. وتعلم الجمعية أن الكثير من البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ مثلثة في هذه المنظمة. إن جزر مارشال، شأنها شأن البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى، تحيق بها مجموعة فريدة من المشاكل. فمناطقنا الساحلية أصبحت عرضة للتآكل بشدة، وأنظمة المياه الجوفية لدينا تتأثر بتلك المستويات العالية من زحف المياه المالحة، كما تؤثر الملوحة المتزايدة تأثيرا مباشرا على المحاصيل التي نعيش عليها. وتشكل أوجه الضعف هذه، مع الجفاف المطول، خطرا مميتا على صحتنا وبقائنا.

وإننا نرحب بالنتائج الناجحة للدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، التي اختتمت في مراكش مؤخرا. ويمثل بروتوكول كيوتو أفضل حل متاح لمعالجة شواغلنا البيئية. وينبغي أن يكون بوسعنا أن ننظر إلى الوراء في الأيام المقبلة وأن نهيئ أنفسنا للمهمة التي ينبغي إنجازها. ونحن مدينون بذلك لأولادنا وأحفادنا.

وجمهورية جزر مارشال تدين جميع الأعمال الإرهابية. ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة جزر مارشال صدقت على ست اتفاقيات ومعاهدات متعلقة بالإرهاب، وهي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب بالقنابل، واتفاقية قمع تمويل الإرهاب، واتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن.

إن الزيادة الملحوظة على النطاق العالمي في السلوكيات المتنافية مع الكرامة الإنسانية والحرية والحقوق الأساسية للأبرياء شجعت جزر مارشال، التي تطالب بإنشاء محكمة جنائية دولية، على التصديق المبكر على نظام روما الأساسي. وترحب جمهورية جزر مارشال بإنشاء المبكر للمحكمة وتنفيذ ولاياتها.

وتظل جمهورية جزر مارشال ملتزمة تماما بالمبادئ التي يجسدها إعلان حقوق الإنسان. والحكومة حاليا بصدد التصديق على الاتفاقيات التالية: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعهد الأمم المتحدة الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونحن ملتزمون بالانضمام إليها في الوقت المناسب.

وفي ظل الظروف الفريدة التي نسعى فيها للحفاظ على سبل عيشنا، تقدم حكومتنا الدعم عن طيب خاطر للطفرات والإبداعات العلمية الجديدة الرامية إلى تحسين أوضاع العالم. ومع ذلك، نعتقد أن هناك مبادرات علمية معينة تتنافى مع كرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما

إن استبعاد جمهورية الصين في تايوان من هذه الهيئة والوكالات المتصلة بها هو معوق كبير وخطير لحكومة جمهورية الصين في تايوان في سعيها لنيل حقوقها الأساسية للمشاركة في الحوار الدولي والمنظمات والأنشطة الإقليمية. وقد حان الوقت مرة أخرى لإعادة النظر في استبعاد جمهورية الصين في تايوان من هذه الهيئة الموقرة. وبوسع جمهورية الصين في تايوان أن تفعل الكثير بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، في مجالات التنمية المستدامة، والتكنولوجيا، والصحة، والسلام، والرفاه.

وختاماً، تتعهد جمهورية جزر مارشال بالالتزام بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

فليبارك الله الأمم المتحدة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كلود موريل، رئيس وفد سيشيل.

**السيد موريل** (سيشيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالتهنئة للسيد هان على إدارته الديناميكية لمداولات الجمعية العامة في هذه الدورة. ونزجي التهنئة أيضاً إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، وإلى الأمم المتحدة، لفوزهما بجائزة نوبل للسلام.

إن الأحداث المأساوية الوحشية التي وقعت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر كانت أعمالاً انتقامية ليست موجهة ضد الولايات المتحدة فحسب، بل ضد المجتمع الدولي ككل.

وقد ندد السيد فرانس ألبرت رينيه، رئيس جمهورية سيشيل، في رسالة التعزية التي بعث بها إلى الرئيس جورج دبليو بوش، بالعمليات الإرهابية بأشد نبرة، وقال:

وينبغي أن يكون إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات خلال جمعية الألفية الإطار التوجيهي والدليل التفصيلي لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وحماية البيئة.

وفي أعقاب انعقاد جمعية الألفية مباشرة، عقد الرئيس كيزاي نوت قمة اجتماعية واقتصادية موسعة، أسفرت عن وضع تصور تخطيطي وطني - أو إطار عمل إرشادي لبرنامج إنمائي وطني طويل الأمد. وأود أن أثني على الدول الأعضاء للدعم والمساعدة السخية التي تقدمها لهذه المبادرة.

وترى حكومة جمهورية جزر مارشال أن على الأمم المتحدة أن تمضي قدماً على نحو نشط في عملية الإصلاح. ونثني على الأمين العام لبرنامج الإصلاح. ومع ذلك، هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونشجع اللجنة الخامسة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها على دعم عملية الإصلاح والتعاون معها.

وحكومة جمهورية جزر مارشال تؤيد تماماً توسيع مجلس الأمن في فئتيه الدائمة وغير الدائمة، على أساس من الإنصاف ليشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بغية الاستجابة لحقائق وتحديات عالمنا المعاصر. ونلاحظ أن هناك بعض المسائل التي ينبغي الاتفاق بشأنها. وعلينا أن نمضي قدماً من خلال اتفاق عريض وأن نعيد النظر في خلافاتنا.

وحيث أن هذه المنظمة تضم الآن ١٨٩ دولة عضو، منها ١٤ دولة تقع في منطقة المحيط الهادئ، ينبغي أن تكون إعادة تشكيل تجمعاتنا الانتخابية مسألة إضافية تُطرح على بساط البحث. وقد تكون هذه مسألة معقدة، ولكن من خلال جهودنا الجماعية وإلهامنا، يمكن تحقيق الهدف، على أن يُنظر في ذلك دون إبطاء.

وضع استراتيجية واسعة النطاق وطويلة الأجل لمكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك الوسائل العسكرية والسياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية.

وترحب سيشيل بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي يتضمن خطوات وتدابير واضحة يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنفذها الآن بغية منع ارتكاب الأنشطة الإرهابية وقمعها. وتلتزم بلادي التزاماً كاملاً بأحكام القرار رغم ما يعوقها من قيود تتعلق بالافتقار إلى القدرات والموارد.

وسيشيل طرف في ست اتفاقيات وبروتوكولات من اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٢ القائمة بشأن الإرهاب. وتتخذ حكومتنا خطوات للانضمام إلى الاتفاقيات الست المتبقية. علاوة على ذلك، قررنا أيضاً الانضمام إلى اتفاقية منع ومكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٩ التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر.

وتؤيد سيشيل تأييداً كاملاً المفاوضات الجارية لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ونحن نشيد بتدخل الأمين العام كوفي عنان شخصياً في محاولة لسد فجوة الخلافات وتحقيق توافق في الآراء. ويحدونا الأمل في أن يتوصل المجتمع الدولي، رغم الطابع المعقد والحساس للمسائل التي تجري معالجتها، إلى اتفاق في وقت قريب جداً.

ومع مراعاة التعبئة الدولية التي لا نظير لها ضد الإرهاب وجسامة الوضع الراهن، نعتبر أن الأعضاء الكبار والنافذين في الأمم المتحدة، ولا سيما الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ينبغي أن يظهروا إرادة سياسية قوية وعوناً في حل الصراعات الإقليمية في جميع أنحاء المعمورة. وعليهم، قبل كل شيء، أن يكتفوا جهودهم من أجل التوصل إلى

”إن قريننا العالمية لا يمكن أن تسمح بمثل هذه الأعمال التي تزدري قيمة الحياة الإنسانية وتعرض السلام والاستقرار العالميين للخطر“.

وحكومة سيشيل تتفهم من حيث المبدأ العمل العسكري اللاحق في أفغانستان كونه يتم في إطار المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أشار وزير الخارجية في بلادي في مقابلة مع وسائل الإعلام المحلية إلى هذا العمل العسكري على أنه ”دفاع عن النفس“، معرباً عن أمله ألا يستهدف هذا العمل سوى الشبكات الإرهابية وحلفائها الذين يتم تحديدهم بوضوح، في إطار خطة عمل متناسبة، تتحاشى السكان المدنيين وتتلافى الربط بأي شكل من الأشكال بين المعتقدات الدينية والانحرافات القائمة على أساس أيديولوجي.

إن حكومة سيشيل توافق على المبادئ التالية. إن الإرهاب تهديد للسلام والأمن الدوليين. وما من مبرر سياسي أو ديني لمثل هذا العنف. وإننا ندين بكل قوة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وعقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تعترف سيشيل بحق حكومة الولايات المتحدة في الرد وفقاً للمبادئ التوجيهية للقانون الدولي، وفي تقديم الجناة إلى العدالة. ولكن ثمة حاجة أيضاً إلى الاعتراف بالأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الفقر المدقع واليأس والظلم، وبالتأكيد القوي للجهود المتضافرة والالتزام الجماعي في جميع أنحاء العالم في سبيل القضاء على الفقر والتخلف الإنمائي. وبناء على تلك المبادئ والشواغل، فإن موقف حكومتنا لا يختلف عن آراء المجتمع الدولي وتوصياته.

إننا نقدر صلاحية الأمم المتحدة في توفير شرعية عالمية للتصدي الشامل للإرهاب. ويجب حوض الحرب ضد الإرهاب على عدة جبهات. ومن الأهمية القصوى. يمكن

وإذ قلت هذا، تجدد بلادي انضمامها الى التحالف الدولي للأمم المتحدة في الحرب على الإرهاب الدولي وفي السعي إلى إحلال السلم والأمن على الصعيد العالمي.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد سوناتاني توا توموبو توبو، رئيس وفد تونغنا.

**السيد توبو** (تونغا) (تكلم بالانكليزية): إنني إذ أهني السيد هان سونغ - سو على تبوئه المنصب الرفيع، لا بد لي أيضاً من أن اثنى على سلفه، السيد هاري هولكيري، لأدائه البارز بصفته الرئيس الذي واكبنا إلى الألفية الجديدة. فإذا اعتبر مؤتمر قمة الألفية وإعلانه المعلم البارز من معالم رئاسة السيد هولكيري، فإن للسيد هان معلماً مساوياً من حيث الأهمية ألا وهو نيل المنظمة وأمينها العام جائزة نوبل للسلام. لذلك، فإن إعادة انتخاب السيد كوفي عنان أميناً عاماً لولاية ثانية شهادة حقة ليس على تفانيه الشخصي وقيادته المبدعة وعمله الدؤوب فحسب، وإنما أيضاً على ما تتحلى به الدول الأعضاء في المنظمة من رؤيا وإيمان.

وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتعزية إلى جميع الوفود المتأثرة، خاصة وفدي الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة، على فداحة المأساة التي أثمرت في بلدانها بتاريخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

وعلى غرار الدول الأعضاء الأخرى، تغتنم تونغنا هذه الفرصة للإعراب عن تعاطفنا وتعازينا للولايات المتحدة رئيساً وشعباً على المعاناة والخسائر في الأرواح الناجمة عن الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. وإذ تفعل تونغنا ذلك، تدين بأشد العبارات الممكنة أعمال الإرهاب هذه التي لا مبرر أخلاقياً أو قانونياً لها.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ركزت اهتمام منظمنا على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، والأهم من

سلام دائم في الشرق الأوسط. فدعونا لا نقلل من حقيقة أن الصراعات الإقليمية غالباً ما تكون مرتعاً للإرهاب.

ولقد ذكر سابقاً أن الإرهاب متجذر في الفقر. فعلى الأمم المتحدة أن تستغل كامل إمكانياتها للعمل بنشاط على متابعة برنامجها الإنمائي. وينبغي أن يشمل ذلك، في جملة أمور، تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، والسعي إلى توزيع مكاسب العولمة على نحو عادل، وتحقيق أهداف مؤتمر قمة الألفية، فضلاً عن نجاح المؤتمر الدولي للتمويل والتنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، اللذين سينعقدان في العام المقبل.

إن سيشيل، بوصفها دولة جزرية صغيرة يعتمد اقتصادها في الدرجة الأولى على السياحة والصناعات المتصلة بذلك، ستكون عرضة للتأثر على نحو واضح إذا ما استمرت الحملة العسكرية في أفغانستان. وسيشيل التي تنعم بمجتمع مسالم يسوده الاستقرار والوئام الاجتماعي، ودون التشكك في دعمها المعنوي القوي لقضية الأمن الدولي، تشجع أيضاً إجراء حوار تمنح فيه الفرصة للاستماع إلى صوت العقل والرحمة خاصة فيما يتعلق باحتياجات الشعب الأفغاني الذي عاش ثلاثة عقود من الحرب أدت إلى معاناة عدد كبير جداً من اللاجئين والمشردين.

وأخيراً، تود بلادي أن تشدد على ضرورة أن تعيد الأمم المتحدة النظر في النظام العالمي، ليس من حيث التوازن الجغرافي السياسي فحسب، وإنما من حيث الأخلاقيات الجديدة. فالحرب على الإرهاب الدولي لا تُخاض بالأسلحة الهجومية التقليدية منها أو المتطورة. والاتفاق على نظام مشترك للقيم يمثل في الأجلين المتوسط والبعيد توجهاً أكثر فائدة للبشرية بأسرها.

تشيد بتقرير الأمين العام لما اتسم به من طابع ابتكاري ووصف تفصيلي لكيفية المضي قدما في تنفيذ الإعلان.

وإننا نتطلع إلى المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية كفرصة أخرى لمتابعة طائفة واسعة من المسائل المواضيعية الحيوية والبالغة الأهمية بالنسبة للتطلعات الإنمائية للبلدان النامية. ويعتبر التوازن المطلوب للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسائل المواضيعية يمثل أهمية التوازن بين المساعدة الإنمائية الرسمية وتعبئة الموارد المحلية المحدودة.

وعلى الرغم من أن الإعلان الصادر مؤخرًا عن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة قد يكون من دواعي التفاؤل، فإن تونغا تسعى إلى عملية مبسطة ومنظمة وسريعة لانضمام من يرغب من الدول الجزرية الصغيرة النامية كدولتنا إلى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، نهنئ جمهورية الصين الشعبية على دخولها في المنظمة. وتمس الحاجة إلى نهج وإطار زمني أكثر مرونة يتم من خلاله الوفاء بالالتزامات لتمكين بلدان مثل تونغا من اتخاذ التدابير اللازمة للاشتراك الكامل في نظام منظمة التجارة العالمية والوفاء بالتزامات اتفاقات المنظمة والقيام في الوقت نفسه بتخفيض أية آثار غير ملائمة على جماهيرنا إلى الحد الأدنى. ولا يمكن تحقيق عملية للانضمام كهذه دون استمرار المساعدة التقنية والمالية.

وإننا نتطلع كذلك إلى مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة كخطوة تكميلية في الطريق الإنمائي نحو إعادة تنشيط الالتزامات التي تستهدف التنمية المستدامة - والتي تتعلق بوجه خاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية - على النحو الوارد في جدول أعمال القرن ٢١. ولا نزال نطالب المجتمع الدولي بإعادة تركيز الاهتمام على الالتزام ببرنامج عمل بربادوس وتنفيذه. وسوف تشمل استعدادات تونغا لهذه القمة، من خلال تقرير التقييم الوطني الذي ستقدمه،

ذلك، على ضرورة التصدي لهذه المسألة بصورة شاملة. وعليه، فإن تونغا تشيد بالإجراء الحسن التوقيت والحاسم الذي اتخذته مجلس الأمن حيال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وإذا نفعل ذلك، نؤيد تأييداً كاملاً عمل لجنة مكافحة الإرهاب وجهودها الرامية إلى إلحاق الهزيمة بالإرهاب.

ولقد قيل إن الإرهاب يسيء للقيم الجوهرية لمنظمتنا وهذا صحيح. ومما يدعو إلى السخرية إنه بقدر ما شكلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر من تحد للإنسانية، إلا أن هذه الإنسانية بالذات هي التي تسمو فوق العداوات الشديدة. وإذا جذبت عبارة "نحن الشعوب" الانتباه خلال مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد العام الماضي، فيجدر أن تحظى هذه العبارة بالأهمية في الجهود المشتركة التي نبذلها لمكافحة الإرهاب.

وتتخذ تونغا، كجزء من إسهامها في هذه الجهود، خطوات لدراسة اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالإرهاب التي هي ليست طرفاً فيها، وللنظر فيها بعناية. ومع ذلك، فإن مجرد أن نصبح طرفاً فيها أمر لا يكفي. بل إن ما نحتاج إليه هو اتخاذ خطوات ملموسة إذا ما أريد للبلدان الصغيرة مثل بلدنا أن تشارك في هذه الجهود على نحو كامل ومفيد.

وإن الجهود التي تبذلها تونغا، على سبيل المثال، لاتخاذ التدابير اللازمة لمناهضة الإرهاب وتنفيذها والإنفاق عليها سوف تحتاج إلى المساعدة المالية ومساعدة الخبراء التقنية المطردة القائمة على أساس راسخ لشبكة لتبادل المعلومات بين وكالات إنفاذ القوانين ووكالات الملاحاة الجوية ذات الصلة. وإن جهودنا في مكافحة الإرهاب في هذا الصدد، لن تكون إلا عالماً صغيراً للتصدي لعدد أوفر من المسائل الإنمائية.

وفيما يتعلق باهتمام إعلان الألفية بالالتزامات الجديدة أو الالتزامات المتجددة في بعض الحالات، فإن تونغا

كبيرا للأعمال التي تم الاضطلاع بها والقرارات التي اتخذت هذا العام في الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار وعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار.

ولا نزال نعتبر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أحق وسيلة أن تتبّع، ونحن نبذل جهودنا الخاصة بنا لسد الفجوة الرقمية من أجل الاستفادة من مميزات الثورة الرقمية إلى أقصى حد ممكن. وتقتضي زيادة هذه الجهود إلى أقصى حد ممكن بذل جهود تكميلية بالتنسيق مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ونحض على مواصلة تقديم الدعم إلى شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية وإلى الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات هذه الشبكة على تقديم الدعم والمساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وترحب تونغا باعتماد إعلان الالتزام المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإنشاء صندوق عالمي لمكافحة هذا البلاء. وإننا نتطلع إلى تنفيذ الإعلان ونشيد بالدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم المالي للصندوق.

وما برحنا نؤيد الجهد الذي يرمي إلى إصلاح مجلس الأمن. وإن بإمكاننا في هذا الصدد، على النحو الذي قدمه أحد الوفود أثناء المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، أن نؤيد أيّاً من الاقتراحين المتعلقين بزيادة عدد المقاعد الدائمة: إما بمقعدين، وزيادة عدد المقاعد غير الدائمة بثلاثة مقاعد، أو بزيادة عدد المقاعد الدائمة بثلاثة مقاعد وزيادة عدد المقاعد غير الدائمة بأربعة مقاعد. وبينما ندرك أن المسائل المتعلقة بحق النقض وممارسته في مثل هذا التوسيع لا تزال تحتاج إلى معالجة بأقصى قدر من الحساسية والعناية، فإننا نحث حيثما تكون هناك نقاط التقاء، على اتخاذ الإجراءات

تحديد المجالات المتعلقة بالاحتياجات المحددة وذات الأولوية لبناء الطاقات فضلا عن السبل التي ستلجأ عن طريقها إلى الاستفادة من الدعم المالي والتكنولوجي بصورة أكبر.

وعلى الرغم من أن تونغا تعترف بفائدة مؤشر الضعف الاقتصادي كقياس للتأثيرات الاقتصادية، فإن تطبيقه ينبغي أن يشمل جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية وألا يكون بمثابة وسيلة لتقرير فروق سطحية فيما بينها. ويعتبر مؤشر الضعف الاقتصادي قبل كل شيء انعكاسا حقيقيا للحقائق الصادقة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذا لم يجر التصدي لهذه الحقائق بصورة كاملة، فإننا سنواصل الجلسات بشكل محفوف بالمخاطر على شفا الكارثة. ولذلك، نواصل تأييدنا لوضع مؤشر مناسب للضعف البيئي، ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به في هذا الصدد لجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية. وإننا نعتقد بأن مثل هذا المؤشر سيوفر مؤشرات دقيقة للعوامل التي تتأثر بها الجزر الصغيرة كالكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. ولذلك، ترحب تونغا بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مراكش في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وما يتيح من المزيد من الفرص لتحقيق تقدم.

وإننا كدولة نامية في المحيط، نواصل السعي للحصول على نصيبنا العادل من محاصيل المحيط الذي يحيط بنا من كل الجهات. وإننا نرحب بوجه خاص بالأعمال التحضيرية المتعلقة ببدء نفاذ الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السميكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ. ونحث الدول التي تمارس صيد الأسماك في المياه البعيدة عن الشواطئ في منطقتنا والتي لديها اهتمام حقيقي بمصائد الأسماك على أن تبذل كل جهد ممكن لكي تصبح طرفا في اتفاقية تعتبر السمة المميزة لالتزامنا بحفظ مورد هام للغاية وإدارته بصورة مستدامة. ولا تزال تونغا تولي تقديرا

نوبل للسلام مؤخرا للأمين العام والأمم المتحدة لشهادة على الصفات المتقدمة الذكر.

ونحن ممتنون كذلك لما يبديه موظفو الأمم المتحدة من إخلاص مستمر وما يبذلونه من عمل شاق، ونحن بحاجة إلى جهودهم في هذه الأوقات العصيبة أكثر من أي شيء.

وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التبدليل على تأييدها للأمين العام ولوظفي الأمم المتحدة عن طريق الوفاء بالتزاماتها المالية، بحيث تتمكن منظمنا من الحصول على الموارد الكافية لمواجهة النطاق المتسع لأنشطتها.

ونجتمع بعد مرور عام على التجمع التاريخي لزعماء العالم، عندما سعى المجتمع الدولي إلى إعادة تعريف وتحديد معالم رؤية مشتركة لمستقبل جميع المواطنين. وكانت الأهداف الواجب تحقيقها مدرجة بوضوح في إعلان الألفية كنتيجة لمؤتمر قمة الألفية. وتتاح لنا الفرصة اليوم، بل وتقع علينا المسؤولية لكي نقيّم المدى الذي توصلنا إليه في تحقيق هذه المهمة التي حددناها لأنفسنا من خلال هذه المنظمة. ومن الضروري أن نعالج بأمانة تقصيرنا في الالتزام وفي العمل وأن نستنبط أيضا استراتيجيات عملية وواقعية تؤدي إلى تقدم يمكن قياسه في مجالات يتعين اتخاذ الإجراءات فيها بصورة ملحّة.

ولهذا، تعتقد مملكة سوازيلند أن تعزيز السلم والأمن الدوليين الدائمين يجب أن يكون أحد الأولويات الرئيسية لدى الأمم المتحدة لأنه من الواضح أن هدفنا الجماعي، وهو الارتقاء بمستوى معيشة شعوبنا لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر الاستقرار العالمي وعاشت الدول في وئام مع بعضها البعض.

وقد ضمت مملكة سوازيلند صوتها إلى بقية دول العالم في إدانة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية المأساوية، التي لا بد أن يردّ عليها المجتمع الدولي لأن هذه

الكفيلة بتعزيز هذا الالتقاء، وحيثما لاتزال هناك مسائل معلقة، أن تكون هذه المسائل محل حوار ومناقشة مستمرين.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية ذات الصلة بالمحيط الهادئ، فإن تونغا تؤيد الآراء التي تم الإعراب عنها في إعلان ناورو الذي يرد حاليا في وثيقة الأمم المتحدة A/56/388، والذي صدر في ختام الاجتماع السنوي لزعماء منتدى جزر المحيط الهادئ المعقود في ناورو في آب/أغسطس من هذا العام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كليفورد سيباسيسو مامبا، رئيس وفد سوازيلند.

**السيد مامبا** (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف وامتيزاز لي أن أدلي بهذا البيان باسم جلالة الملك مسواقي الثالث. وأود أن أبلغ تحيات جلالته، وجلالة الملكة الأم، ندلوفوكازي، وحكومة سوازيلند وكل أبناء شعبها وتمنياتهم الحارة إلى جميع أصدقائنا وزملائنا من أعضاء الأمم المتحدة.

وتقدم مملكة سوازيلند أحر التهاني إلى الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ونحن على ثقة من أن قدراته الأكيدة وقيادته ستقودنا إلى النجاح في مداولاتنا في هذا الوقت العصيب في الشؤون العالمية.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لسلفه، معالي السيد هاري هولكيري من فنلندا، الذي توج بهائه وقيادته الحكيمة أعمال الدورة الخامسة والخمسين بالنجاح.

وتود مملكة سوازيلند كذلك، أن تشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان لقيادته منظمنا بصورة فعالة للغاية خلال فترة ولايته حتى الآن. وسوف نواصل الاعتماد على حسه الدبلوماسي الرفيع والتزامه الذي لا شك فيه بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المنصفة في أرجاء المعمورة. ومنح جائزة

الصدد، نواصل دعم الموقف الأفريقي الذي يجذب تخصيص مقعدين دائمين وثلاثة مقاعد غير دائمة للقارة الأفريقية.

وتعتقد مملكة سوازيلند أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور دبلوماسي أكثر فعالية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، لإخماد الحالات المتوقع أن تتفجر. ونحتاج إلى قدرات فعالة للإنذار المبكر لمعالجة الصراعات التي تنشب، كما نحتاج إلى تعاون أكبر بين مجلس الأمن ومكتب الأمين العام في جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي يواجهها الأمن أينما ظهرت.

وبطبيعة الحال، تركز منظماتنا حاليا على الأمن العالمي. وتشكل الأزمة في عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية عنصرا في التحدي العام كما أنها لا تزال تشكل تهديدا كبيرا للأمن في كل من الشرق الأوسط والعالم بأسره. وتعتقد مملكة سوازيلند أن الحل الوحيد للقلاقل المستمرة في تلك المنطقة يتأتى من خلال إجراء حوار سلمي والعودة إلى روح الحل الوسط والتفاهم التي ميّزت العلاقة بين الجانبين في الماضي. ونثني على جهود كل من يحاولون إرساء السلم الثابت والمستدام في الشرق الأوسط، ونعرب عن تشجيعنا ونقدم دعمنا من أجل تحقيق هذا الهدف.

أما فيما يتعلق بالقارة الأفريقية، فما زالت التحديات التي يواجهها الأمن تسبب المعاناة وتعوق تحقيق التنمية بالنسبة للملايين العديدة من أفراد شعبنا. وبينما لا يمكن إنكار ذلك، من الواضح أيضا أن أفريقيا تضطلع بنفسها بمسؤولية إيجاد حلول للأزمات التي تصيب عددا من دولها. فعمليات السلام في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وإثيوبيا وإريتريا وأنغولا تنتفع من مشاركة تجمعاتنا الإقليمية ودون الإقليمية ومن جهود الرجال والنساء الأفارقة المتفانين. وتؤيد مملكة سوازيلند هذه الجهود تأييدا مطلقا. ونضم صوتنا إلى الدول الأعضاء

الأعمال انتهاك لكرامة البشرية وللإنسانية. ولا يمكن تبرير هذه الأعمال تحت أية ظروف. وتشجب مملكة سوازيلند هذه الأعمال وتضم صوتها إلى جميع الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم، ليس في إدانة هذه الأعمال فحسب، بل أيضا في المطالبة باستئصالها بالكامل. وتحقيقا لهذا الغرض، ستبذل مملكة سوازيلند كل ما في وسعها لكي تمنع الأعمال الإرهابية ولكي تضمن أن دعم الإرهاب أو تمويله لا يمكن أن يحدث على أراضي المملكة. ونقدم مرة أخرى تعاطفنا ومواساتنا ودعواتنا لأسر وأصدقاء من فقدوا أرواحهم في هذه المأساة.

ويتهدد الاستقرار العالمي في المستقبل من جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى الانتشار الجامح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الضروري بذل جهود عاجلة وشديدة للقضاء على هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بالاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والاختتام الناجح أيضا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. ونرى أن نتائج المؤتمرين ضرورية تأتي في الوقت المناسب.

وبينما يجري تحقيق الكثير من خلال عملية الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام، من المسلّم به أيضا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يحرز إلا تقدما لا يُذكر حتى الآن في معالجة أهم جانب من جوانب هذا الإصلاح، وهو إعادة هيكلة مجلس الأمن. ويجب بذل المزيد من الجهود المكثفة لاختتام المداولات حول هذه القضية. ونتطلع إلى قيادة رئيس الجمعية العامة في الماضي قُدمًا بالمفاوضات للتوصل إلى حل دائم. ولا تزال مملكة سوازيلند ملتزمة بعملية الإصلاح لتوسيع مجلس الأمن بفئتي عضويته. وفي هذا

التجارة. ومن المؤكد الآن أن هذا من الأمور الواضحة للجميع.

ومن المحتمل أن تعود العولمة في شكلها الطبيعي بالضرر أكثر مما تعود بالمنفعة على الاقتصادات الضعيفة الصغيرة، إلا إذا أُنخذت التدابير اللازمة لحمايتها في الأجل القصير والمتوسط. ولا بد أن تكون هناك قواعد أساسية متفق عليها لتنظيم وإدارة التجارة الحرة في السلع والخدمات، ضمانا للتبادل المنصف بين الشركاء غير المتكافئين.

ونظرا للصلة الفعلية بين السلم والأمن والتنمية، تقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية أكبر عن زيادة جهودها الرامية إلى كفالة الموارد لتمويل التنمية، وبخاصة بالنسبة إلى أكثر الناس عُرضة للقلقل الاقتصادية في الآونة الحالية. ونعتقد أن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا مسؤول عن مواصلة تقديم الموارد لمساعدة البلدان النامية على شق طريقها للتخلص من الفقر.

وتستمر مملكة سوازيلند في التطور بثقة وعلى نحو سلمي، وفقا لرغبات شعبها. وتم استعراض الدستور في تاريخ سابق من هذا العام، وستصاغ توصيات الشعب في وثيقة قانونية بغية الحصول على موافقة شعب سوازيلند عليها في العام القادم. وهذه العملية الجوهرية لبناء الأمة ستسفر عن دستور يركز كلية على رغبات الشعب نفسه. ونثق في أنه سيخدم مصالح المملكة لأجيال كثيرة قادمة.

وما زال تخفيف حدة الفقر يحتل مكان الصدارة بين أولويات المملكة، وما زلنا نبذل جهودا ضخمة لتحقيق هذا الهدف من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، مثل اجتذاب الاستثمارات وزيادة التجارة وتشجيع المشاريع التجارية المحلية. ونشرع في برنامج طموح لزيادة قدرتنا إلى أقصى حد في قطاعي السياحة والصناعة، ونحتاج في هذا

الأفريقية الشقيقة في دعوة الأمم المتحدة وفرادى البلدان إلى تقديم الدعم المعزز والمستمر والالتزام بالكلمات التي تليها الأفعال.

ومن الناحية الإنمائية، هناك تيار يسري في جميع البلدان الأفريقية ويحمل أملا جديدا لشعوبنا من أجل تحسين مستوى معيشتها وإزالة أعباء الماضي. وتشير مجموعة من الاتفاقات التاريخية التي أبرمتها جميع البلدان الأفريقية إلى إشراق عهد جديد من التفاؤل على القارة، فضلا عن بدء الدخول في علاقات جديدة مع بقية العالم. ولن تحتل القارة بعد الآن فكرة الحكومات غير الدستورية، وقد أكدنا جميعا اعتقادنا بأن الشفافية والمساءلة شعار الحكم الذي يجعل الشعب جوهر التنمية.

ونعتقد كذلك أن التجارة مع بقية العالم شريان حياة اقتصاداتنا النامية. إذ تشجع على إنشاء المشاريع التجارية والاستثمار الداخلي والمحلي وزيادة العمالة. ولذلك، نحيي البلدان والكتل التجارية التي تدرك الأهمية التي تعلقها أفريقيا على انفتاح أسواق هذه البلدان والكتل أمام سلعنا وخدماتنا، ونشجع غيرها على أن تحذو حذوها.

إن إنشاء الاتحاد الأفريقي إشارة إلى بقية العالم بأن أفريقيا جادة في مشاريعها وعلى استعداد لمساندة كلماتها بالأفعال. وتقترح المبادرة الأفريقية الجديدة شراكة تركز على دعم أفريقيا التي تدرك مسؤولياتها وتقبلها أمام عالم يفهم الأولويات التي نوليها للتنمية. ونوصي بهذه المبادرة لمن يتمكنون من مساعدة أفريقيا على الخروج من إحباطات الماضي إلى مستقبل زاهر وآمن.

إننا نقف على حافة ركود عالمي ستتحمل أشد آثاره دولنا التي تقع في العالم النامي. وبعد عقد من المحادثات المشجعة حول منافع العولمة، نكتشف الحقيقة المرة، وهي أننا بعيدون عن مرحلة القدرة على الاستفادة من عالم تتحرر فيه

واعترافاً بهذا المبدأ، تطرح مملكة سوازيلند مرة أخرى قضية ضم جمهورية الصين في تايوان إلى أنشطة الأمم المتحدة الوكالات المرتبطة بها. وناشد، باسم شعب جمهورية الصين في تايوان وتعداداه ٢٣ مليون نسمة الاعتراف بحقه في أن يمثّل في منظمة الأمم المتحدة. وقد أبدى شعب وحكومة جمهورية الصين في تايوان التزامه الشديد باحترام روح ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على التحول السلمي الديمقراطي الذي جرى في العام الماضي، فإن انضمام جمهورية الصين في تايوان مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية يشهد على إسهام جمهورية الصين في تايوان الملموس الذي قدمته والذي ستقدمه للتجارة الدولية. وقد أبدت جمهورية الصين في تايوان مرارا وتكراراً استعدادها للإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عالمي حقيقي، وتحقيق التنمية والأمن، والتزامها بالاستفادة من مواردها لما فيه خير البشرية.

وقد ظلت مملكة سوازيلند في طليعة الجهود الداعمة لإعادة انضمام جمهورية الصين في تايوان إلى الأمم المتحدة. وقد ظل موقفنا فيما يتعلق بهذه القضية الهامة دون تغيير. لذلك نناشد زملائنا الأعضاء بتأييد إنشاء فريق عامل لكي يدرس بالتفصيل الحالة الدولية الاستثنائية المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان، بهدف ضمان إمكانية أن يشارك ٢٣ مليون شخص بنشاط في المجتمع الدولي من خلال الانضمام إلى الأمم المتحدة والوكالات المتصلة بها.

وقد اتفقنا، نحن الدول الأعضاء، أثناء قمة الألفية على أن نغتنم الفرصة لكي نشكّل حقبة من التفاؤل للعالم، على أساس المساواة والسلام والرخاء. وقد تلاشت هذه الفرصة سريعاً، ونحن بحاجة لمضاعفة جهودنا وعزمنا لتحقيق هذه الرؤية. وتجدد مملكة سوازيلند التزامها بالميثاق وبأهداف

المجال إلى دعم المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ورغم بذلنا أقصى جهودنا، ترى المملكة، بالاشتراك مع جميع البلدان النامية، أنه من الصعب إحراز أي تقدم في مواجهة العقبات الهائلة، ومما لا شك فيه أن أضخمها التهديد الذي تشكله لمستقبلنا أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) التي عُقدت هنا في حزيران/يونيه أوضحنا حجم الكارثة التي تواجه أمتنا. وما من شك في أن انتشار الإيدز بين السكان يشكل التحدي الأكبر للتنمية، ونحن نعمل جاهدين على بذل جهود مجمعة على المستوى الوطني للتغلب على الآثار المدمرة للوباء.

لكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا، فنحن بحاجة إلى دعم جوهري لتنفيذ استراتيجيتنا للتعليم والوقاية والرعاية الصحية والاستشارات. والأموال والأدوية والتوجيه كلها أمور تهم الحاجة إليها. إن وجود أمتنا ذاته معرض للخطر، وإننا نناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على اتساعه مرة أخرى بعدم التخلي عنا ونحن في أشد حالات الاحتياج.

ويمكن القول بأن خطى البداية نحو القرن الحادي والعشرين قد اكتنفها الشؤم مع ما صاحبها من عولمة الإرهاب وواقع الاقتصاد العالمي المتسم بالانكماش، الأمر الذي يحتل المقام الأول من تفكيرنا. ويلقي كل ذلك مسؤولية مضاعفة على الأمم المتحدة عن تسخير الموارد والالتزام من جانب مواطني العالم لصالح البشرية. وثمة حاجة ماسة، في هذا الصدد، لأن تضم المنظمة كل شعوب العالم، على النحو الذي تصوره الآباء المؤسسون والمكرس في مبدأ العالمية.

الأمم المتحدة وتؤكد لزملائها الأعضاء دعم جميع الأنشطة التي ستساعد العالم على إقامة مستقبل أفضل لشعوبه قاطبة.

### برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تتناول الجمعية العامة صباح يوم الأربعاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، البند الفرعي (د) من البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون "انتخابات ملء الشواغر في الهيئات الفرعية وهيئات أخرى: انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة" بوصفه البند الثاني صباح ذلك اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠